الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة:

أثر التهرب الضريبي في ممارسة التحفظ المحاسبي:

دراسة استكشافية للبيئة الجزائرية

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبتين:

- حفايظية أماني
- عنان ريان

تحت إشراف:

أ.د. كيموش بلال

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. لخشين عبير	أستاذ محاضر	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	رئيسا
أ. د. كيموش بلال	أستاذ	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقرّرا
د. كحلوش أمينة	أستاذ مساعد	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلـــــــوم التسييـــــــر

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

السنة الجامعية: 2023 / 2024

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا الممضي أسفله الأستاذ: كيموش بلال ؛ الرتبة العلمية: أستاذ

المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: أثر الهروب الضريبي في ممارسة التحفظ المحاسبي

من إنجاز الطالبين:

1) عنان ريان
2) حفايظية أماني

القسم: العلوم المالية

التخصص: محاسبة وتدقيق

تاريخ المناقشة: 30 جوان 2024

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في: 2024/07/14

تأشيرة الأستاذ المشرف

كيموش بلال
أستاذ محاضر قسم "أ"

تأشيرة رئيس القسم

الإهداء

من قال أنا لها... نالها

وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها

الحمد لله حبا وشكرا وامتنان على البدء والختام

(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

أهدي هذا النجاح لنفسي أولا على الصبر والعزيمة والإصرار، والتي كانت أهلا للمصاعب،

ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة، دمتم لي سندا لا عمر له

إلى من كلل العرق جبينه وعلمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار، إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي أبدا، من بذل الغالي والنفيس واستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي

(أبي العزيز)

إلى العظيمة التي يرجع إليها الفضل بعد الله في كل انجاز أخطو إليه من أول حرف كتبته إلى ما أنا عليه اليوم، إلى من غمرتني بدفئها واحتضنتني بدعائها، سر قوتي ووهج حياتي

(أمي العزيزة)

إلى رفيقة دربي وتوأم روحي، إلى من كانت ضلعي الثابت الذي لا يميل

(أختي آية)

إلى سندي وقوتي في الدنيا، إلى رفيقي وحبيب قلبي بعد أبي

(أخي إدريس)

إلى كل من كان له الفضل في تعليمي منذ بداية مسيرتي إلى النهاية

أماني

الإهداء

بعد مسيرة دراسية حملت في طياتها الكثير من الصعوبات

أهدي فرحة تخرجي

إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم الذي ذهب وحمله قلبي بالدعاء ومشاعري بالفقد

(أبي رحمه الله)

أهدي فرحة تخرجي إلى تلك الانسانة العظيمة

التي طالما تمنيت أن تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا

(أمي رحمها الله)

إلى من ساندي بكل حب عند ضعفي وأزاح عن طريقي المتاعب

(إخوتي حمزة ودعاء)

إلى الحضن الدافئ ومنبع الحنان

(جدتي)

إلى كل ساندي طول حياتي ومد لي يد العون

(عائلتي الحبيبة)

ريان

الشكر

الحمد لله سبحانه وتعالى، والصلاة والسلام على آخر أنبيائه، أشرف المبعوثين رحمة للعالمين ونورا للسائرين وهداية للمتبصرين محمد صلى الله عليه وسلم

نحمد الله عز وجل الذي أعاننا وساعدنا بقدرته وأمدنا بالعزم والإرادة والصبر وسخر لنا الأسباب ووفقنا لإنجاز وإتمام هذا العمل

وبعد

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف "**أ.د. كيموش بلال**" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة، دون أن ننسى الأستاذة "**بن عزيزة خديجة**" التي كان لها دور كبير في إتمام هذا العمل

نخص بالشكر أيضا أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم عناء قراءة ومناقشة هذا العمل

ويسعدنا أن نتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فشكرنا شكرا موصول إلى كل من وقف معنا ودعمنا وساعدنا ودعا لنا وإلى كل من يعرفنا ونعرفه من قريب وبعيد فشكرا لكم

الملخص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التهرب الضريبي في ممارسة التحفظ المحاسبي في البيئة الجزائرية، وذلك من خلال فحص العلاقة الخطية بين مستوى التحفظ المحاسبي والتهرب الضريبي ومختلف العوامل المؤثرة الأخرى، انطلاقا من البيانات المالية ل20 شركة جزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية 2022، وذلك بتطوير نموذج قياسي يأخذ شكل معادلة انحدار خطي متعدد، بالاعتماد على برنامجي Spss و Eviews.

وعليه توصلت الدراسة إلى ممارسة جميع الشركات محل الدراسة للطرق والخيارات المحاسبية المتحفظة، مع تباين في قيم الضرائب المؤجلة التي يمكن إرجاعها لاختلاف نوع الصناعة الذي يؤثر على حجم الضرائب المؤجلة، بالإضافة إلى تأثير التهرب الضريبي في مستوى التحفظ المحاسبي من خلال تبني ممارسات محاسبية أكثر تحفظا كوسيلة لتجنب التدقيق الضريبي المكثف.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، التهرب الضريبي، المستحقات الكلية للأرباح قبل البنود العادية، الضرائب المؤجلة، البيئة الجزائرية.

Summary :

This study aimed to measure the impact of tax evasion on the practice of accounting conservatism in the Algerian environment, by examining the linear relationship between the level of accounting conservatism, tax evasion and various other influencing factors, based on the financial statements of 20 Algerian companies during the period from 2011 to 2022, by developing a standard model that takes the form of a multiple linear regression equation, based on the SPSS and Eviews programs.

Accordingly, the study concluded that all companies under study practice conservative accounting methods and options, with a variation in the values of deferred taxes that can be traced back to the difference in the type of industry that affects the size of deferred taxes, in addition to the impact of tax evasion on the level of accounting conservatism through adopting more conservative accounting practices as a means to avoid intensive tax auditing.

Keywords: Accounting conservatism, tax evasion, total accruals to earnings before extraordinary items, deferred taxes, Algerian environment.

الفهرس

الفهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	–
الشكر	–
الملخص	–
الفهرس	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
قائمة الملاحق	–
قائمة الاختصارات	–
مقدمة	**أ–ت**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحفظ المحاسبي والتهرب الضريبي	**05–23**
تمهيد	**05**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحفظ المحاسبي	**06**
المطلب الأول: مفهوم وأنوع التحفظ المحاسبي	06
الفرع الأول: مفهوم التحفظ المحاسبي	06
الفرع الثاني: أنواع التحفظ المحاسبي	07
المطلب الثاني: تفسيرات التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه	08
الفرع الأول: تفسيرات التحفظ المحاسبي	08
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي	10
المطلب الثالث: قياس التحفظ المحاسبي	12
الفرع الأول: نموذج (Basu 1997) للاستجابة غير المتماثل في الاعتراف بالأرباح والخسائر	12
الفرع الثاني: نموذج (Beaver and Ryan 2000) القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية	12
الفرع الثالث: نموذج (Givoly and Hayn 2000) المستحقات السالبة	12
الفرع الرابع: نموذج (Ball and Shivakumar 2005) الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي	12
الفرع الخامس: نموذج (penman and zhang)2002 الاحتياطات السرية	13
الفرع السادس: نموذج (Jain and Rezaee 2004) نسبة المستحقات للأرباح قبل البنود غير العادية	13
المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للتهرب الضريبي	**13**

المطلب الأول: ماهية التهرب الضريبي	13
الفرع الأول: مفهوم التهرب الضريبي	13
الفرع الثاني: أنواع التهرب الضريبي	14
الفرع الثالث: أسباب التهرب الضريبي	14
المطلب الثاني: آثار التهرب الضريبي وطرق مكافحته	16
الفرع الأول: آثار التهرب الضريبي	16
الفرع الثاني: طرق مكافحة التهرب الضريبي	17
المطلب الثالث: العلاقة بين التهرب الضريبي والتحفظ المحاسبي	17
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للتحفظ المحاسبي والتهرب الضريبي	**17**
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	17
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	19
المطلب الثالث: القيمة المضافة	20
الفرع الأول: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة	20
الفرع الثاني: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية	20
خلاصة	**22**
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر التهرب الضريبي في ممارسة التحفظ المحاسبي في البيئة الجزائرية	**38-24**
تمهيد	**24**
المبحث الأول: الأدوات والإجراءات المنهجية	**25**
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	25
المطلب الثاني: طريقة الدراسة	25
الفرع الأول: نموذج الدراسة	25
الفرع الثاني: قياس متغيرات الدراسة	26
المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات	27
الفرع الأول: الإحصاء الوصفي	27
الفرع الثاني: المعنوية الكلية لنموذج الدراسة	27
الفرع الثالث: المعنوية الجزئية لنموذج الدراسة	27
الفرع الرابع: دراسة الارتباط	27

الفرع الخامس: القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة	28
الفرع السادس: اختبار التجانس	28
المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	**28**
المطلب الأول: نتائج تقدير التهرب الضريبي	28
المطلب الثاني: الإحصاء الوصفي والارتباط	29
الفرع الأول: نتائج الإحصاء الوصفي	29
الفرع الثاني: نتائج دراسة الارتباط	30
المطلب الثالث: اختبار صلاحية نموذج الدراسة	31
الفرع الأول: اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي	31
الفرع الثاني: الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة	33
الفرع الثالث: الارتباط الذاتي بين البواقي المعيارية	34
الفرع الرابع: تجانس البواقي المعيارية	34
المطلب الرابع: نتائج تقدير نموذج الدراسة	35
الفرع الأول: المعنوية الكلية لنموذج الدراسة	35
الفرع الثاني: المعنوية الجزئية لنموذج الدراسة	36
الفرع الثالث: القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة	37
خلاصة	**39**
الخاتمة	**44-41**
قائمة المراجع	**48-46**
الملاحق	**50**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01)	توزيع عينة الدراسة على القطاعات الاقتصادية	25
(02)	نتائج تقدير التهرب الضريبي	28
(03)	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	29
(04)	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	30
(05)	اختبار الطبيعية للبواقي المعيارية الناتجة عن تقدير النموذج	33
(06)	اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة	33
(07)	اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي المعيارية	34
(08)	اختبار التجانس للبواقي المعيارية الناتجة عن تقدير نموذج الدراسة	35
(09)	المعنوية الكلية لنموذج الدراسة	36
(10)	المعنوية الجزئية لنموذج الدراسة	37
(11)	القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة	37

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01)	توزيع البواقي المعيارية لنموذج الدراسة	32
(02)	العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية	32
(03)	انتشار البواقي المعيارية مع القيم المتوقعة	35

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	قائمة المؤسسات المدروسة	50

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات

الاختصار	معنى الاختصار باللغة الأجنبية	معنى الاختصار باللغة العربية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الأمريكية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
SPSS	Statistical Package for Social Science	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

مقدمة

يعد التحفظ أو ما يعرف بمبدأ الحيطة والحذر من أقدم الموضوعات المحاسبية، التي لازمت مهنة المحاسبة منذ بدايتها، حيث أولى المحاسبون اهتماما واسعا بهذا المبدأ، فبالرغم من الانتقادات الموجهة له إلا أنه يلعب دورا هاما في مختلف الممارسات المحاسبية، كما يعتبر أحد السياسات المحاسبية التي من الواجب توفرها في القوائم المالية. فقد نشأت هذه السياسة بسبب الظروف التي ارتبطت بحالات عدم التأكد التي تحيط بالمعاملات الاقتصادية، والتي تفرض على المحاسبيين الإفصاح عن الأصول والإيرادات بالقيم الدنيا والالتزامات والمصاريف بالقيم العليا، إضافة إلى اختيارات إدارة المؤسسة التي تتمثل في تعجيل الاعتراف بالخسائر المتوقعة وتأجيل الاعتراف بالأرباح إلى حين تحققها.

وقد أكدت المنظمات المهنية الدولية بمختلف إصداراتها على ضرورة تبني سياسة التحفظ المحاسبي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك لمحاربة الممارسات الانتهازية لمديري الشركات، وإعطاء نوع من الطمأنينة لأصحاب المصالح حول الربح المحاسبي الظاهر في القوائم المالية.

كما تعتبر الضريبة أداة مهمة في السياسة المالية، وذلك لأهميتها في تمويل خزينة الدولة ومواجهة النفقات العامة المتزايدة والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وعلى هذا الأساس حاول المشرع الجزائري القيام بتعديلات في النظام الجبائي القديم الذي كان يتميز بكثرة أنواع الضرائب والتعقيد، وهذا ما أدى إلى ظهور التهرب الضريبي.

فالتهرب الضريبي هو أحد معوقات التنمية الاقتصادية، وعادة ما يتم ذلك عن طريق الثغرات الموجودة في القوانين، الأمر الذي يستوجب مكافحته ولو جزئيا، وذلك باعتماد إجراءات صارمة وبصفة مستمرة.

1-إشكالية الدراسة

وبناءا على ما سبق يمكننا بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر التهرب الضريبي في ممارسة التحفظ المحاسبي في البيئة الجزائرية؟

- **الأسئلة الفرعية**

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تمارس الشركات الجزائرية سياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد قوائمها المالية؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التهرب الضريبي ومستوى التحفظ المحاسبي في الشركات الجزائرية؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتهرب الضريبي في مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات الجزائرية؟

2-فرضيات الدراسة

وللإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تمارس الشركات الجزائرية سياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد قوائمها المالية؛
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التهرب الضريبي ومستوى التحفظ المحاسبي؛
- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتهرب الضريبي في مستوى التحفظ المحاسبي.

3-مبررات اختيار موضوع الدراسة

تم اختيار هذه الدراسة لعدة أسباب، نذكر أهمها:

- الرغبة الشخصية بالإلمام أكثر بهذا الموضوع الجدير بالبحث والدراسة؛
- قلة الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع؛
- حداثة موضوع الدراسة؛
- شعورنا بأهمية الموضوع خاصة مع الواقع الحالي لدولتنا.

4-أهداف الدراسة وأهميتها

- **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على المفاهيم النظرية المتعلقة بالتحفظ المحاسبي والتهرب الضريبي؛
- إبراز واقع ممارسة التحفظ المحاسبي في الجزائر؛
- اختبار العلاقة بين التهرب الضريبي وممارسة التحفظ المحاسبي؛
- اختبار أثر التهرب الضريبي على ممارسة التحفظ المحاسبي.

- **أهمية الدراسة**

تكمن الأهمية الحقيقية لهذه الدراسة في تقديمها لمؤشرات جديدة لمفهوم التهرب الضريبي وعلاقته بالتحفظ المحاسبي، فهي امتداد للبحوث المحاسبية والأدبيات في الفكر المحاسبي، والتي تحاول تسليط الضوء على أهمية ممارسة التحفظ المحاسبي، فقد اعتبر المؤيدين له أن انخفاض ممارسته أعطى فرصة لمديري المؤسسات للتلاعب في الأرباح، كما تسمح هذه الدراسة في التعمق أكثر في هذا الموضوع.

5-حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإضافة إلى مكتب محافظ الحسابات.
- **الحدود الزمانية:** امتدت دراسة أثر التهرب الضريبي في ممارسة التحفظ المحاسبي من 2024/02/12 حتى أواخر شهر ماي، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بعينة الدراسة والممتدة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2022.

6-منهج الدراسة

لمعالجة إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، تم اعتماد المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري لمتغيرات الدراسة، وذلك بالتطرق للمفاهيم والأدبيات النظرية المتعلقة بالتحفظ المحاسبي والتهرب الضريبي، أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج التحليلي وذلك بالاستناد إلى الطريقة الإحصائية في تحليل النتائج المتحصل عليها من القوائم المالية للشركات الجزائرية، وذلك باستعمال برنامجي (SPSS 26) و(EVIEWS 13).

7-صعوبات الدراسة

يمكننا حصر الصعوبات فيما يلي:

- نقص كبير في الكتب الخاصة بمتغيرات الدراسة في المكتبات الجامعية خاصة لمؤلفين الجزائريين؛
- قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا؛
- صعوبة الحصول على البيانات المالية خاصة لدى مكتب محافظ الحسابات نظرا لثقافة السرية التي تتبعها البيئة الجزائرية.

8-هيكل الدراسة

بغرض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على اشكاليتها واختبار فرضياتها، تم تقسيمها على النحو التالي:

- الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحفظ المحاسبي والتهرب الضريبي: والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث تناولت الأدبيات النظرية للتحفظ المحاسبي والتهرب الضريبي، والأدبيات التطبيقية للتحفظ المحاسبي والتهرب الضريبي.
- الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر التهرب الضريبي في ممارسة التحفظ المحاسبي في البيئة الجزائرية: والذي تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم التطرق فيه للأدوات والإجراءات المنهجية، والمبحث الثاني الذي تناول نتائج الدراسة ومناقشتها.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحفظ المحاسبي والتهرب الضريبي

تمهيد:

أكدت المنظمات المحاسبية الدولية في مختلف إصداراتها على ضرورة تبني سياسة التحفظ المحاسبي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فهو يلعب دورا هاما في الحد من الممارسات الانتهازية لمديري المؤسسات في الإفصاح عن الأرباح على غير حقيقتها، من أجل تخفيض النتيجة وبالتالي التهرب من الالتزامات الضريبية.

من أجل التفصيل أكثر في موضوع التهرب الضريبي وعلاقته بالتحفظ المحاسبي، ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية وهي:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحفظ المحاسبي؛

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للتهرب الضريبي؛

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للتحفظ المحاسبي والتهرب الضريبي.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحفظ المحاسبي

يعتبر التحفظ المحاسبي من القضايا المهمة في المجال المحاسبي، والتي أثارت اهتماما واسعا لدى المحاسبيين والباحثين على حد سواء، باعتباره حجر الأساس في مختلف الممارسات المحاسبية، وذلك لاقترانه بحالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبون، وعليه سنحاول في هذا المبحث عرض الأدبيات النظرية للتحفظ المحاسبي.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع التحفظ المحاسبي

إن موضوع التحفظ المحاسبي يعتبر مطلبا أساسيا في عملية إعداد القوائم المالية، ولهذا نتطرق بداية إلى تعريفه وذكر أهم أنواعه.

الفرع الأول: مفهوم التحفظ المحاسبي

بالرغم من أهمية التحفظ المحاسبي إلا أنه لا يوجد له تعريف محدد، سواء من قبل رواد الفكر المحاسبي أو المنظمات المهنية أو حتى الباحثين، ولهذا سنتناول عدة وجهات نظر لمفهوم التحفظ المحاسبي.

أولا: تعريف التحفظ المحاسبي حسب رواد الفكر المحاسبي

استخدم رواد الفكر المحاسبي مصطلح الحيطة والحذر للتعبير عن التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، وقدموا العديد من القواعد والمبادئ المحاسبية التي تجسد هذا المفهوم، فنلاحظ أن البعض استخدم مصطلح التحفظ (conservatisme)، بينما البعض الآخر استخدم مصطلح الحيطة والحذر(prudence)، ويشير هذا التباين إلى وجود اختلاف وتعارض بين المصطلحين، وأن لكل واحد منهما مفهومه الخاص، غير أن ما أظهرته الدراسات والأبحاث يعكس أن المفهومين لهما نفس المعنى، فالأمر يقتصر على اختلاف لغوي واصطلاحي فقط (الرشدي، 2011، ص. 14).

وعليه يمكن تعريف مصطلح الحيطة والحذر من خلال تقسيمه إلى جزئيين:

الحيطة وتعني الاحتراز من كل الخسائر المحتملة في المستقبل سواء كانت قيمتها معروفة أو لا، مع الاعتراف بها بأسرع ما يمكن. بينما يشير الحذر إلى التوخي من الاعتراف بالأرباح المحتملة في المستقبل لحين تحققها فعليا (الغول، 2015، ص. 09).

أما الشيرازي فقد عرف مبدأ الحيطة والحذر بأنه اتجاه تقليدي للمحاسبة عند المفاضلة بين الطرق المحاسبية (الشيرازي، 1990، ص. 102)، في حين عرفه (Belkaoui) بأنه الإبلاغ عن الأصول والإيرادات الأقل القيمة، وعن المصروفات والالتزامات الأعلى قيمة (المجيد، 2013، ص. 144).

ثانيا: تعريف التحفظ المحاسبي حسب المنظمات المهنية

تطرق مجلس معايير المحاسبة الدولية الأمريكية (FASB) ضمن مشروع الإطار الفكري للمحاسبة المالية لتعريف التحفظ المحاسبي بأنه سلوك يتسم برد فعل حكيم حيال عدم التأكد، من أجل ضمان أن كافة المخاطر وعناصر عدم التأكد قد تم أخذها بالشكل المناسب (FASB, 1980, p. 23)، كما أشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) للتحفظ على أنه تبني درجة من الحذر عند وضع التقديرات اللازمة في ظل عدم التأكد، بحيث لا

ينتج عنها تقدير الأصول والأرباح بأكثر مما يجب، أو تقدير الالتزامات بأقل مما يجب (كساب، 2011، ص. 303).

أما في النظام المحاسبي المالي (SCF) فقد جاء في المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156 والمتعلق بتطبيق أحكام القانون 07-11 تأكيد على ضرورة اعتماد مبدأ الحيطة والحذر الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في حالة الشك، من خلال تفادي المبالغة في تقدير قيم الأصول والمنتوجات والتقليل من قيم الخصوم والأعباء.

ثالثا: تعريف التحفظ المحاسبي حسب آراء الباحثين

التحفظ المحاسبي مصطلح تعددت فيه الكثير من المفاهيم والتعاريف ولهذا سنستبعد المفاهيم متداخلة المعنى، وفي هذا السياق نذكر أشهر التعاريف وأكثرها شيوعا:

عرف (Basu) التحفظ المحاسبي بأنه ميل المحاسب نحو الاعتراف بالأنباء السيئة بصورة أسرع مقارنة بالأنباء الحسنة في القوائم المالية، أي أن التحفظ يقوم بتعظيم الخسائر والمصاريف وتخفيض الأرباح (إقبال والقضاة، 2014، ص ص. 901-902).

عرفه (Balkaoui) بأنه إعطاء القيمة الأقل تفاؤلا للمقبوضات والقيمة الأكثر تفاؤلا للمدفوعات (إقبال والقضاة، 2014، ص ص. 901-902).

أما (Givoly & Hayn) فقد عرف التحفظ المحاسبي بالاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية التي تؤدي لتقليل الأرباح التراكمية من خلال تعجيل الاعتراف بالمصاريف وتأجيل الاعتراف بالإيرادات (إقبال والقضاة، 2014، ص ص. 901-902).

نستنتج من التعاريف السابقة، أنه لا يوجد تعريف موحد للتحفظ المحاسبي، إلا أنها تتشابه بشكل عام في المعنى وتتفق في المضمون، فيمكن تعريفه بالإشارة إلى مبدأ الحيطة والحذر في أخذ جميع الأعباء والخسائر المحتملة في الاعتبار، وفي المقابل تأجيل الاعتراف بالإيرادات والأرباح المتوقعة لحين تحققها وذلك عند إعداد القوائم المالية.

الفرع الثاني: أنواع التحفظ المحاسبي

يمكن التمييز بين نوعين من التحفظ المحاسبي كما يلي:

أولا: التحفظ المشروط Conditional conservatism

ويطلق عليه بالتحفظ اللاحق أو البعدي (Ex post conservatism)، وهو عدم التماثل في توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر، والذي ينطوي على طلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة، ودرجة أقل من التحقق للاعتراف بالأخبار السيئة، والذي يترتب عنه تعجيل الاعتراف بالخسائر وتأجيل الاعتراف بالأرباح إلى حين تحققها، من أجل الاكتفاء بالأرباح التي تخص الفترة الحالية، ومن أمثلة التحفظ المشروط نجد: الاعتراف بتدني قيمة الأصول طويلة الأجل، تقييم المخزون السلعي بقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل (تريرات، 2023، ص. 22).

ثانيا: التحفظ غير المشروط Unconditional conservatism

يطلق عليه بالتحفظ القبلي (Ex ant conservatism)، فهو مستقل عن الأخبار (New undependent consevatism)، وينطوي على اختيار الإدارة لطريقة معينة من البدائل لمعالجة الأصول بهدف عدم المبالغة في تقييم صافي الأصول، وبالتالي ينتج عنها انخفاض في القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لصافي أصول الشركة على مدار عمر هذه الأصول والالتزامات، ويطلق على التحفظ غير المشروط بالتحفظ الاختياري لكونه أداة لمفاضلة الإدارة ما بين الطرق والأساليب المحاسبية التي تكون ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، فتؤدي هذه الأساليب إلى الانخفاض المستمر في الأرباح المتراكمة وصافي الأصول التراكمية خلال فترة معينة، ومن أمثلة هذا النوع من التحفظ المحاسبي: معالجة نفقات الأصول غير الملموسة المطورة داخليا كمصاريف البحث والتطوير الخاصة بالفترة مع تحميلها بالكامل على الربح المحاسبي في الفترة التي حدثت فيها بدلا من رسملتها وإظهارها كأصل غير ملموس بقائمة المركز المالي (تريرات، 2023، ص. 23).

المطلب الثاني: تفسيرات التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

الفرع الأول: تفسيرات التحفظ المحاسبي

يقصد بالتفسيرات الدوافع الكامنة من وراء استخدام سياسات التحفظ المحاسبي من طرف المحاسبيين عند إعداد القوائم المالية.

أولا: تفسيرات التقاضي

هي الزيادة في عدد الدعاوي القضائية المرفوعة من طرف المساهمين، فالمبالغة في تقييم صافي الأصول والايرادات يزيد من تكاليف التقاضي بالمقارنة مع تخفيض صافي الأصول والإيرادات، لذلك قد يكمن الدافع وراء التحفظ المحاسبي وما يتضمنه من تعجيل الاعتراف بالخسائر وتأجيل الاعتراف بالمكاسب في تجنب خطر الدعاوي القضائية، التي من الممكن أن ترفع ضدهم في حالة فشل القرارات، نتيجة استخدامهم لمعلومات مالية ومبالغ غير صحيحة (الغول، 2015، ص. 14).

ثانيا: التفسيرات الضريبية

إن التحفظ المحاسبي يستخدم لأغراض ضريبية، وذلك من خلال تحقيق تأثيرات محاسبية من شأنها التقليل من صافي الربح، بإظهار الإيرادات بأقل ما يمكن وإظهار المصروفات بأعلى ما يؤدي، بالإضافة إلى وجود علاقة بين الدخل الخاضع للضريبة وطرق حسابه بالأرباح المعلن عنها، فهما يؤثران على طريقة حساب الأرباح، كما أن الضرائب توفر حافزا للشركات لمطابقة الدخل المحاسبي المعلن عنه مع القوانين الضريبية، وبما أن الشركة تحقق أرباح ومداخيلها تخضع للضريبة، فإن الارتباط بين الدخل المعلن عنه و الدخل الخاضع للضريبة، يؤدي إلى تأجيل الاعتراف بالدخل المحاسبي، وبالتالي تقليل مبلغ الضرائب التي يجب دفعها في الوقت الحالي وهذا يتم عن طريق ممارسة مبدأ الحيطة والحذر (Watts, 2003, p. 03).

ثالثا: التفسيرات التنظيمية

يقصد بالتنظيم المحاسبي الجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية، وبمتابعة ومراقبة مدى التزام الشركة بتطبيق المعايير، فشكل التنظيم يساعد على استخدام سياسات محاسبية متحفظة، من شأنها المساهمة في تخفيض التكاليف السياسية التي يحتمل أن تترتب على تقييم الأصول بالزيادة مقارنة بتقييمها بالنقص نتيجة تطبيق تلك المعايير (ذويب، 2015، ص. 28).

رابعا: التفسيرات التعاقدية

يقصد بالتعاقدات تلك التي تتم بين أطراف معينة مع الشركة كالمساهمين والدائنين، فالتحفظ المحاسبي وفقا للتفسيرات التعاقدية يعد بمثابة أداة لمواجهة الممارسات الانتهازية التي تتسبب فيها أصحاب المصلحة في الشركات، نتيجة لحيازتهم على معلومات وأرباح غير متماثلة، كما يساعد على تخفيض الخسائر الناتجة عن تضارب المصالح بين المديرين وبين أطراف أخرى، ولقد ركزت معظم الدراسات في مجال الدافع التعاقدي على نوعين أساسين من العقود هما: عقود المديونية وعقود حوافز الإدارة (Ahmed & Dullman, 2007, p. 2).

1-عقود المديونية (Debt contracts)

يقصد بعقود المديونية تلك العقود التي يحتاج فيها الدائن إلى ضمان بأن قيمة الدين الذي سيمنحه للمدين والعوائد المترتبة عليه سوف يتم تسديدها في الموعد المتفق عليه في تاريخ إبرام العقد، فالشركة التي تمارس التحفظ المحاسبي تكون فيها شروط منح القرض مسيرة بدرجة أعلى، كما يساهم التحفظ المحاسبي في عقود الدين في الحفاظ على الحد الأدنى من صافي أصول الشركة المقترضة من أجل تغطية قروضهم (كساب، 2011، ص. 315).

2-عقود حوافز الإدارة (Compensation Contracts)

عندما تكون عقود حوافز الإدارة مبنية على أرقام محاسبية (صافي الربح) فإن الإدارة تسعى لتعظيم مكافآتها، من خلال زيادة صافي أرباح الشركة ومن ثم زيادة مقابل النسبة التي تحصل عليها كمكافأة حتى لو على حساب المساهمين وأصحاب المصالح، وفي حالة الزيادة في رأس المال من خلال طرح أسهم جديدة فإن الإدارة تحاول تعجيل الاعتراف بالأرباح المستقبلية وتأجيل الاعتراف بالخسائر إلى فترات لاحقة لزيادة صافي الأصول ومن ثم زيادة سعر إصدار الأسهم. ولذلك فإن التحفظ المحاسبي أداة فعالة لمواجهة السلوك الانتهازي للإدارة، من خلال وضعه لضوابط أكثر تشددا للاعتراف بالأخبار السيئة كخسائر بدلا من الاعتراف بالأخبار الجيدة كمكاسب، بما يقلل من دوافع المديرين للمبالغة في تقدير صافي الأصول، ومن ثم يقلل من عدم تماثل المعلومات، وبالتالي يزيد من جودة الأرباح المحاسبية ومن قيمة الشركة (تريرات، 2023، ص. 32).

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي

هناك العديد من العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي، فهناك عوامل مرتبطة بخصائص الشركة، بينما الأخرى لها علاقة بمتغيرات الرقابة والتدقيق.

أولا: العوامل المرتبطة بخصائص الشركة

تعتبر هذه العوامل متعلقة بالشركة ذاتها وهي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي، والتي سنذكرها:

1-**حجم المنشأة:** يعد حجم الشركة من المتغيرات المهمة التي تؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي، ويقصد به كل ما تملكه الوحدة الاقتصادية، فوفق هذا العامل يتم تقسيم الشركات إلى شركات كبيرة الحجم وصغيرة الحجم انطلاقا من حجم أصولها، وعليه فقد أظهرت بعض النتائج أن الشركات ذات الحجم الكبير تتعرض لضغوطات سياسية ورقابية، كالحد من احتكار الشركة لسلعة معينة، لذلك تلجأ إلى ممارسة التحفظ المحاسبي من أجل تجنب التعرض لتلك التكاليف، أي كلما زاد حجم الشركة زاد حجم التحفظ المحاسبي (علاقة طردية)، وعلى الجانب الآخر ترى الدراسات أن الشركات صغيرة الحجم تتعرض لمشاكل أكثر من الشركات الكبيرة، ولهذا تعتبر الأكثر تحفظا لتجنب الدعاوي القضائية، أي كلما نقص حجم الشركة زاد حجم التحفظ المحاسبي (علاقة عكسية) (كساب، 2011، ص ص. 323-324).

2-**نسبة المديونية:** يستخدم مصطلح الرفع المالي لوصف نسب المديونية، فقد أوضحت بعض الدراسات بأن هناك علاقة طردية بين نسبة المديونية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، فمن مصلحة المقرض قيام الشركة المقترضة باستخدام التحفظ المحاسبي في قوائمها المالية، وذلك من أجل ضمان سداد قيمة القرض وخدمة الدين، بالإضافة إلى ضمان بأن قيمة أصول هذه الشركة لن تنخفض بعد منحها الدين، ولهذا من مصلحته القيام بالتعاقد عندما تكون الأصول قد تم الإفصاح عنها في القوائم المالية بأقل قيمة وليس العكس. وفي المقابل يرى البعض أن هناك علاقة عكسية بين نسبة المديونية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، بمعنى أنه لا يوجد أثر لنسبة المديونية على التحفظ المحاسبي، فالشركات التي تعتمد على الاقتراض في تمويل استثماراتها بشكل أكبر ستختار ممارسات محاسبية أقل تحفظا، بمعنى أنها سوف تزيد صافي الدخل والأرباح حتى تقلل من مخاطر تجاوز الشروط المذكورة في العقود بين الدائنين والمقرضين (تريرات، 2023، ص. 104).

3-**ربحية المؤسسة:** تستعمل نسبة ربحية المؤسسة في قياس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتكوين الأرباح، فالعديد من الأطراف أكدت أنه كلما ارتفع معدل الربحية ارتفع مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وفي المقابل بينت العديد من الدراسات الأخرى أن هناك علاقة طردية بين التحفظ المحاسبي والعائد على الاستثمار، كون أن الشركات المدارة بأفضل شكل تتبنى تقارير مالية أكثر تحفظا (تريرات، 202، ص ص. 106-107).

4-**قطاع النشاط:** بينت الدراسات أن نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة يلعب دورا مهما في اختيار السياسات المحاسبية المناسبة لطبيعة النشاط، بل أن بعض القطاعات تختلف اختلافا جوهريا من حيث الممارسات المحاسبية عن باقي القطاعات، مما يجعلها تضطر إلى اختيار بعض الطرق المحاسبية المتحفظة، بالإضافة إلى أن القطاع البنكي هو القطاع الأقل تحفظا مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية في الأسواق المالية (السهلي، 2009، ص.

22). وفي المقابل بينت دراسات أخرى أن هناك تباين في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات داخل السوق المالي، فقد كان قطاع البنوك أكثر القطاعات تحفظا، يليه قطاع التأمين، ثم قطاع الخدمات، وفي الأخير القطاع الصناعي الذي يعتبر أقل القطاعات تحفظا، ويعود ذلك لتفضيل الشركات لاستخدام ممارسات محاسبية أكثر تحفظا (حمدان، 2012، ص. 38).

ثانيا: العوامل المرتبطة بمتغيرات الرقابة والمراجعة

إضافة إلى العوامل المرتبطة بخصائص الشركة هناك عوامل أخرى مرتبطة بمتغيرات الرقابة والمراجعة، والتي سنذكرها فيما يلي:

1-كفاءة السوق المالي: تعتبر هذه الأسواق أحد المنظمات المسؤولة على مدى التزام الشركات بالمعايير المحاسبية الدولية، فكلما كانت هذه الأسواق ذات نشاط وكفاءة عالية وتميزت بصرامة القوانين كلما اتجهت الشركات نحو سياسات تحفظية بشكل أكبر (هديب، 2018، ص. 12).

2-التدقيق الخارجي: من الدوافع الرئيسية لممارسة التحفظ المحاسبي هو مواجهة مخاطر تقاضي المالكين وغيرهم من الفئات المستهدفة، فالتحفظ المحاسبي يقلل من تعرض المدققين والمدرين للمتابعات القضائية من خلال الاعتراف بالمصاريف والخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالأرباح إلى غاية تحققها (عقلة، 2011، ص. 93).

3-لجان المراجعة: يقصد بلجنة المراجعة أو التدقيق مجموعة الأشخاص التي يتم اختيارهم من بين أعضاء مجلس الإدارة على استقلالية مدقق الحسابات الخارجي عن إدارة الشركة، حيث بينت العديد من الدراسات أن لجنة المراجعة تؤدي دورا هاما في زيادة الاتجاه نحو تبني سياسات محاسبية متحفظة، وذلك من خلال تحققها من إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وتأكيد من شفافيتها (تريرات، 2023، ص. 111).

4-الركود الاقتصادي: يدفع الركود الاقتصادي إدارة الشركة إلى الحد من مستويات التحفظ المحاسبي، لأن أثناء الركود يكون رد فعل المستثمر متشائما تجاه الأخبار السيئة مما يدفعه إلى المطالبة بعائد أكبر عن أي مخاطر من الممكن أن يتعرض لها في المستقبل مما يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل، ولتتفادى الإدارة ذلك تقوم بالإفصاح عن الأخبار الجيدة أكثر من العادة، وعدم ممارسة التحفظ المحاسبي خلال فترة الركود الاقتصادي (قاسم، 2017، ص. 36).

المطلب الثالث: قياس التحفظ المحاسبي

إن قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية يعتبر من الأهداف العديدة للباحثين في المجالات المحاسبية، ويعد القياس الجانب الهام في إنتاج المعلومات المحاسبية، وهناك العديد من الطرق لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، وعليه سوف نتطرق إلى ذكر النماذج الأكثر شيوعا واستخداما كما يلي: (العتيبي، 2012، ص. 24).

الفرع الأول: نموذج (Basu 1997) الاستجابة غير المتماثل في الاعتراف بالأرباح والخسائر

تقوم الفكرة الأساسية لهذا النموذج على أن السوق أسرع من النظام المحاسبي في الاستجابة للأخبار الجيدة والسيئة، حيث يصل إلى السوق عدة معلومات من عدة مصادر، فينعكس أثر تلك المعلومات على صافي الأصول، فالسوق الكفء يستجيب فورا لهذه المعلومات ويعكسها على الأسعار قبل الحصول على التقارير المحاسبية (القضاة وعبد الستار، 2016، ص. 514)، كما يفترض هذا المقياس أن المحاسبيين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة، وأن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بالخسائر، فالمكاسب تؤدي إلى زيادة صافي الأصول والخسائر تؤدي إلى تخفيضها، ويتم قياس التحفظ من خلال سرعة الاستجابة لهذه الخسائر والمكاسب (النجار، 2014، ص. 186).

الفرع الثاني: نموذج (Beaver and Ryan 2000) القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية

تستخدم نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم الشركة بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية، كما أشارت الدراسات أن انخفاض هذه النسبة لأقل من الواحد يدل على أن الشركة استخدمت سياسات محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح، فالتحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض القيمة الدفترية للشركة مقابل قيمتها السوقية، بمعنى أن الشركة مقيمة بأقل مما يجب، وهو جوهر التحفظ المحاسبي (حمدان، 2012، ص. 26).

الفرع الثالث: نموذج (Givoly and Hayn 2000) المستحقات السالبة

عرض الباحثان (Givoly and Hayn) مقياس للتحفظ المحاسبي يرتكز على المستحقات غير التشغيلية كمجموعة فرعية للقيمة الدفترية، ويرجع السبب المنطقي والأساسي لاستخدام المستحقات السالبة هو أن التحفظ المحاسبي يستخدم آلية المستحقات من أجل تأجيل الاعتراف بالمكاسب، ويعجل الاعتراف بالمصروفات، ومنه تصبح مستويات المستحقات غير التشغيلية المتراكمة سالبة، كما أكدت الأبحاث أن التحفظ المحاسبي يخفض الأرباح، وعليه فإن وجود مستحقات غير تشغيلية متراكمة مع مرور الزمن هو مؤشر على أن الشركة تطبق سياسات محاسبية متحفظة، وأي تغير في المستحقات السالبة هو بمثابة تغير في درجة التحفظ المحاسبي (حمدي، 2016، ص ص. 25-26).

الفرع الرابع: نموذج (Ball and Shivakumar 2005) الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي

يعتبر هذا المقياس تطوير لمقياس الاستجابة غير المتماثلة (Basu1997)، لتقدير درجة التحفظ المحاسبي في الشركات غير المدرجة في بورصة الأوراق المالية، باعتبار أن النموذج الذي قدمه (Basu) غير مناسب لهاته الشركات وذلك لعدم توفر معلومات حول أسعار أسهمها في الأسواق المالية، ولهذا تم تقديم نموذج المستحقات غير

المتماثلة إلى التدفق النقدي باعتباره يعتمد بشكل أساسي على دراسة الانحدار القائم على المستحقات والتدفقات النقدية، بالإضافة إلى أن التحفظ المحاسبي يؤثر على المستحقات في الأرباح بدلا من التدفقات النقدية (Ball & Shivakumar, 2005, p. 97).

الفرع الخامس: نموذج (penman and zhang 2002) الاحتياطات السرية

يهدف هذا النموذج إلى قياس تأثير التحفظ المحاسبي على الميزانية العمومية، وذلك بالنظر إلى نسبة الاحتياطات السرية إلى صافي الأصول التشغيلية، فكلما كانت هذه الاحتياطات أعلى من صافي الأصول التشغيلية كلما كانت السياسات المحاسبية أكثر تحفظا عند الإعلان على قيمة أصولها، وعليه كلما ارتفع مؤشر (c-score) كلما زادت درجة التحفظ المحاسبي (النجار، 2014، ص. 186).

الفرع السادس: نموذج (Jain and Rezaee 2004) نسبة المستحقات للأرباح قبل البنود غير العادية

يؤدي التحفظ المحاسبي حسب هذا النموذج إلى استمرارية المستحقات السالبة لفترة زمنية طويلة، كون أن المستحقات تزيد الدخل عندما تأخذ الإشارة الموجبة، وتخفضه عندما تأخذ الإشارة السالبة، ومع ثبات العوامل الأخرى فإن الزيادة في المستحقات الإجمالية السالبة خلال فترة زمنية تعتبر مؤشرا على زيادة مستوى التحفظ، واستنادا لهذا النموذج فإنه كلما انخفضت نسبة المستحقات للأرباح قبل البنود غير العادية ارتفعت درجة التحفظ والعكس صحيح، حيث وفق هذا النموذج تعتبر الشركة متحفظة في سياستها المحاسبية إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد صحيح (قزال وزرقون، 2018، ص. 21).

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للتهرب الضريبي

إن التهرب الضريبي من أخطر الآفات التي تصيب الضريبة بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، فهو يؤدي إلى عجز الميزانية العامة للدولة، ونظرا لانتشار هذه الظاهرة التي تهدد المصالح الاقتصادية والاجتماعية والمالية فمن الضروري دراسة هذا الموضوع، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث لدراسة الأدبيات النظرية للتهرب الضريبي.

المطلب الأول: ماهية التهرب الضريبي

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي من أكثر المشاكل التي تواجه القائمين على تحصيل الضرائب، حيث أصبحت عائقا على مختلف الدول، وعلى هذا الأساس قمنا بتعريف التهرب الضريبي وذكر أهم أنواعه.

الفرع الأول: مفهوم التهرب الضريبي

للتهرب الضريبي عدة تعاريف، نذكر منها:

- هو ذلك السلوك الذي يحاول من خلاله المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر (ليلى، 2016، ص. 37).
- هو الفعل الشخصي الذي يقوم به المكلف وذلك باستعمال تقنيات قانونية مؤسسة معتمدة على حرية التسيير، تسمح له باختيار وضعية ضريبية محددة للحصول على نتائج اقتصادية مساوية لنتيجة ضريبية مقبولة (يحيى والجيلاني، 2012، ص. 30).

وعليه فالتهرب الضريبي هو شكل من أشكال الاحتيال الضريبي الذي يقوم على أساس استخدام طرق غير مشروعة لإخفاء معلومات حقيقة عن مصلحة الضرائب بهدف تجنب دفع الضرائب المستحقة.

الفرع الثاني: أنواع التهرب الضريبي

هناك عدة أنواع للتهرب الضريبي نذكر منها ما يلي:

أولا: التهرب الضريبي المشروع (التجنب الضريبي Evasion fiscal)

هو استخدام الوسائل المشروعة والقانونية، ويراد به تخلص المكلف من أداء الضريبة، نتيجة استفادته من بعض الفجوات الموجودة في التشريع الضريبي، و مثال عن ذلك كأن لا يستثمر دخله في نشاط خاضع للضريبة أو عدم استهلاك سلعة مفروضة عليها ضريبة عالية و يكون هذا النوع من التهرب مقصودا من طرف المشرع لتحقيق بعض الغايات الاقتصادية، ويسمى أيضا بالتجنب الضريبي حيث يستعين المكلف بأهل الخبرة والاختصاص لمعرفة طرق التخلص من الضريبة بالاعتماد على الخلل الموجود في التشريع الضريبي، ومن الأمثلة على ذلك: لجوء بعض الشركات إلى توزيع أرباحها على شكل أسهم مجانية لصالح مساهميها للتخلص من دفع الضريبة على إيرادات القيم المنقولة (عوادي و نصر، 2010، ص. 09).

ثانيا: التهرب الضريبي غير المشروع (la fraude fiscal)

هو تهرب مقصود من طرف المكلفين وذلك باستعمال وسائل غير مشروعة عن طريق المخالفة عمدا لحكام القانون الجبائي، قصدا منهم عدم دفع الضرائب المستحقة إما بالامتناع عن تقديم أي تصريح بالأرباح أو تقديم تصريح ناقص أو كاذب، أو إعداد سجلات وقيود مزيفة، وتختلف أشكاله باختلاف نوع الضريبة التي يراد التهرب منها، أو ما إذا كانت ضريبة مباشرة أو غير مباشرة وأيضا باختلاف هدف التهرب ما إذا كان تهربا كليا أو جزئيا (غازي، 1998، ص. 181).

ثالثا: التهرب الضريبي الخارجي (الدولي)

يحدث هذا النوع خارج الحدود السياسية للوطن الأصلي للمكلف بأداء الضريبة، وهو ناتج عن استفادة المكلف بالضريبة من مبدأ السيادة الضريبية للدولة واستغلاله لعلاقة التبعية التي تربطه ببعض الدول نتيجة لحمله جنسية إحداها أو إقامته على أراضيها، ويتميز هذا النوع من التهرب بأنه صعب المكافحة (المهايني، 2010، ص ص. 27-29).

الفرع الثالث: أسباب التهرب الضريبي

تتمثل أبرز أسباب التهرب الضريبي في:

أولا: أسباب متعلقة بالمكلف

تندرج أسباب التهرب المتعلقة بالمكلف ضمن الاعتبارات النفسية والأخلاقية والمالية، كما يلي: (ناصر، 2003، ص. 156)

- ضعف المستوى الخلقي: والذي يعمل على تحفيز الأفراد على التهرب من أداء واجبهم الضريبي، لذلك فهو يتناسب عكسيا مع الشعور بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة.

- ضعف الوعي الضريبي: ويقصد به شعور المواطن بواجبه اتجاه وطنه، وما يقتضي ذلك من تضحيات مادية تعين الدولة على مواجهة ما يلقى عليها من أعباء.

ثانيا: أسباب متعلقة بالنظام الضريبي

وتتمثل أهمها في: (ناصر، 2003، ص. 158)

- ثقل عبء الضريبة: والذي يشكل مبررا أساسيا لتهرب الأفراد من الضريبة، بحيث في حالة زيادة العبء الضريبي عن توقعات المكلفين واستعدادهم النفسي لتحمله، مما يدفعهم إلى التهرب الضريبي.
- تعقد النظام الضريبي: تتطلب الضريبة إجراءات عديدة ومعقدة سواء أثناء ربطها أو تحصيلها تدفع المكلفين للتهرب.
- عدم استقرار التشريع الضريبي: تؤدي التغيرات الدائمة في التشريعات الضريبية إلى غموض النظام الضريبي بسبب تعدد القوانين، كما يؤدي إلى عدم ثقة المكلفين بالنظام الضريبي، وبالتالي زيادة ميلهم نحو التهرب الضريبي.
- ضعف الرقابة الضريبية: أي يتهرب المكلف عند شعوره بضعف الرقابة الضريبية أو عدم وجودها.

ثالثا: الأسباب الإدارية

وتعود هذه الأسباب إلى: (حميد، 2005، ص ص. 43-44)

- نقص عدد الموظفين ونقص كفاءاتهم المهنية، مما يترتب عليه صعوبة الحصر الدقيق للمكلفين والأوعية الضريبية؛
- العدد الهائل للخاضعين للضريبة والملفات المعروضة للدراسة؛
- ضآلة المرتبات وغياب المكافآت المحفزة، مما يجعل الموظفين يتواطؤون مع المكلفين لمساعدتهم على التهرب مقابل رشاوي؛
- صعوبة تقدير الوعاء الضريبي واعتماد إدارة الضرائب على النظام الجزافي، الذي يقدر قيمة الضريبة بأقل من القيمة الحقيقية أو أكثر من قيمتها.

المطلب الثاني: آثار التهرب الضريبي وطرق مكافحته

الفرع الأول: آثار التهرب الضريبي

تتمثل أهم آثار التهرب الضريبي فيما يلي:

أولا: **الآثار الاجتماعية للتهرب الضريبي**

يتسبب التهرب الضريبي في إضعاف أخلاق الجماعة وعلاقات التضامن بين الأفراد، ويلاحظ أن الأعباء الملقاة على المكلفين غير المتهربين قد يدفعهم بدورهم إلى التهرب بسب شعورهم بالغبن، وهكذا قد تشيع روح الغش في الجماعة (الدالي، وداؤد، 2015، ص. 286).

ثانيا: الآثار المالية للتهرب الضريبي

ينتج عن التهرب الضريبي آثار ضارة بمالية الخزينة العامة حيث يقلل من حصيلة الضرائب، ويؤدي ذلك إلى عجز الدولة عن تنفيذ المشروعات وحرمان المواطنين من خدمة نافعة لهم (زغدود، 2006، ص. 215).

ثالثا: الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي

يؤدي التهرب الضريبي إلى إحداث اعوجاج في الاقتصاد الوطني من خلال: (حميد، 2005، ص. 50)

- ارتفاع معدلات الضرائب وأسعارها؛
- إعاقة المنافسة الاقتصادية؛
- إعاقة التقدم الاقتصادي؛
- التوجيه الوهمي للنشاط الاقتصادي؛
- ظهور أزمة رؤوس الأموال.

الفرع الثاني: طرق مكافحة التهرب الضريبي

للتهرب الضريبي آثار سلبية على العديد من الجوانب، ولهذا تعمل الدولة على مكافحتها على كافة المستويات، ويتم ذلك باستخدام الوسائل التالية:

أولا: وسائل وقائية

من بين هذه الوسائل تلك التي تتعلق بالتشريع الضريبي، إذ تعتمد الدولة سياسة اقتصادية ومالية واضحة، تكون أساسا لسياسة ضريبية مستوحاة من حاجات البلاد، فهي خطة إنمائية شاملة تستوجب العمل على وضع نظام ضريبي منسجم ومترابط وخال من التعقيد، بحيث لا يتضمن ثغرات تترك مجالا للتهرب وعدم المساواة في دفع الضريبة، وأن هذا لا يكفي لوحده إذا لم يقم بتطبيقه جهاز إداري يتمتع بكفاءة مالية وخبرة ونزاهة، وإذا لم يخضع المكلفون إلى رقابة مالية (طاقة والعزاوي، 2007، ص. 119).

ثانيا: وسائل قسرية (زجرية)

وهي تتمثل في فرض عقوبات قاسية على من يقترحون الغش الضريبي، كأن تفرض عقوبات مالية كمضاعفة الضريبة، أو جزائية كالحكم بالغرامة أو الحبس، بحيث تكون عقوبات وقائية رادعة، والأهم من فرض العقوبات هو

محاولة اكتشاف التهرب نفسه أو محاولات المكلفين من التهرب الضريبي، وهذا يستوجب بالدرجة الأساسية وجود جهاز إداري كفوء وجهاز للرقابة المالية يتميز بالجدية ولديه الصلاحيات اللازمة لتأدية مهامه بشكل جيد (طاقة والعزاوي، 2007، ص. 120).

المطلب الثالث: العلاقة بين التهرب الضريبي والتحفظ المحاسبي

توصلت دراسة (Sundari & Aprilina, 2017)، إلى أن اختيار الشركات لسياسات محاسبية متحفظة قد تساعد في التقليل من مبلغ الضريبة الواجب سداده، وذلك من خلال الاعتراف المبكر بالخسائر وتأجيل الاعتراف بالأرباح، فالتأثير السلبي على مقدار الأرباح الذي يعتبر الأساس لتحديد حجم الضرائب، هو ما يساعد على تقليل العبء الضريبي والقيام بممارسات التهرب الضريبي، وهذا ما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بينهما. وفي المقابل أوضحت دراسة(Hidayanto, 2021)، بوجود علاقة سلبية بين التهرب الضريبي والتحفظ المحاسبي، حيث أن إتباع سياسة التحفظ من شأنه التأثير السلبي على الأرباح، وبالتالي التأثير السلبي على الأعباء الضريبية (الفار، 2022، ص. 607).

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للتحفظ المحاسبي والتهرب الضريبي

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر التهرب الضريبي على ممارسة التحفظ المحاسبي ومختلف المواضيع التي لها علاقة بالموضوع وتقييمها.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1-دراسة السيد ياسر كساب (2011)، بعنوان "العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي"

تناولت الدراسة أهم العوامل التي تؤثر على التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية لشركات المساهمة السعودية، حيث تم اختيار أثر حجم الشركة، نسبة المديونية، آليات الحوكمة، والمعايير المحاسبية، على حجم التحفظ المحاسبي، لعينة مكونة من 48 شركة مصرية و68 شركة سعودية موزعة على مختلف القطاعات، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، ولقياس مستوى التحفظ المحاسبي تم استخدام نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ومن أهم نتائج الدراسة:

- وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وحجم التحفظ المحاسبي فعند زيادة حجم الشركة ينخفض حجم التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية؛
- الشركات التي تطبق معايير محاسبية وطنية أكثر تحفظا من الشركات التي تطبق معايير محاسبية دولية.

2-دراسة عليمات عيادة خالد (2013)، بعنوان "التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه"

سعت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل والأسباب التي يلجأ إليها المكلفين في الأردن للتهرب من الضريبة، والتعرف على الأساليب والوسائل التي تقلل من التهرب الضريبي وبالتالي مكافحته، فقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها ما يلي:

- تلعب الأسباب الشخصية والتشريعية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية مرتبة حسب الأهمية دورا بارزا في التهرب الضريبي وكل منهما يؤثر على الآخر؛

- تعتبر عملية التلاعب بالنفقات والايرادات وعدم مسك دفاتر محاسبية أصولية من أبرز مشاكل التهرب الضريبي.

3. دراسة إسماعيل قزال (2018)، بعنوان "دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية ممارسة التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة بالجزائر عند إعداد القوائم المالية بعد سنوات من تطبيق نظام SCF، بالإضافة إلى دور هذه الممارسة في تحسين جودة المعلومات المالية، من خلال الحد من انتهازية أصحاب القرار في الإفصاح عن الأرباح على غير حقيقتها، حيث أجرى الباحث دراسته على عينة من شركات المساهمة (47 شركة) للفترة الممتدة من 2011-2015، كما اعتمد على المنهج الوصفي لعرض مختلف الجوانب النظرية أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمد المنهج التحليلي لتحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها، وذلك بعد قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدروسة باستخدام نموذج نسبة المستحقات الإجمالية للأرباح المحاسبة قبل البنود الغير العادية (Jain & Razaee, 2004)، وقياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل 1995 المعتمد على المستحقات الاختيارية، ومن ثم صياغة نموذج خطي لمعرفة دور ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح كآلية لتحسين جودة المعلومات المالية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ارتفاع درجة مستوى التحفظ المحاسبي بالمقابل انخفاض ممارسة إدارة الأرباح في القوائم المالية للشركات المساهمة الجزائرية؛

-وجود تأثير سالب لسياسات التحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح لتحسين جودة المعلومات المالية في شركات المساهمة الجزائرية.

4. دراسة تجانيه حمزة، ضيف الله محمد الهادي، العبسي علي (2019)، بعنوان "دور التحفظ المحاسبي في التقليل من التهرب الضريبي من خلال الضرائب المؤجلة"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتهرب الضريبي والضرائب المؤجلة، وبيان كيفية التقليل من ظاهرة التهرب الضريبي باستخدام التحفظ المحاسبي من خلال الضرائب المؤجلة، بالتطبيق على عينة مكونة من 70 مفردة من خلال استبانة موجهة لمهني المحاسبة وأساتذة جامعيين مختصين وموظفي إدارة الضرائب في بيئة الأعمال الجزائرية خلال سنة 2019، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، وعليه تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يأخذ التهرب الضريبي عدة أشكال وأساليب كما يترتب عليه آثار سلبية من الناحية المالية والاقتصادية؛
- إن تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي لا تؤثر بشكل كبير على التهرب الضريبي.

5. دراسة أحمية فاتح (2020)، بعنوان "أسباب وآليات التهرب الضريبي وطرق مكافحته"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم أسباب وأشكال التهرب الضريبي الدولي والعوامل التي تساعد في التقليل والحد منه، وحتى يتمكن الباحث من الإجابة على الإشكالية وتحليلها فقد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من

خلال الاطلاع على أهم المعلومات الواردة في الكتب والمراجع والدوريات العربية والأجنبية المتعلقة بالموضوع، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- التهرب الضريبي الدولي شكل من أشكال التهرب الضريبي بصفة عامة، ولكن ما يميزه هو الخاصية الدولية، فهو يحدث خارج إقليم الدولة، بين دولتين أو أكثر؛
- يرتكب التهرب الضريبي الدولي عن طريق مجموعة من الأساليب؛
- تكون الوقاية والمعالجة من التهرب الضريبي الدولي على المستوى الداخلي عن طريق تطبيق الحوكمة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1-دراسة Basu (1997) ، بعنوان

"**The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings**"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة أمريكا للأوراق المالية، خلال الفترة الممتدة من 1963 إلى 1990، وذلك من خلال العلاقة بين الربح المحاسبي والأسعار وعائدات الأسهم، بالاعتماد على مؤشرات العوائد السوقية كمؤشر على الأنباء الجيدة والسيئة، وحسب Basu كلما زاد التوقيت غير المتماثل في الاعتراف بالأرباح كلما زادت درجة التحفظ المحاسبي، ومن بين النتائج التي توصل إليها:

- وجود انحدار عكسي بين الربح المحاسبي وعوائد الأسهم؛
- تستجيب الأرباح بسرعة أكبر للأنباء السيئة مقارنة بالأنباء الجيدة.

2-دراسة Tobias Bornemann (2018)، بعنوان

"**Tax Avoidance and Accounting Conservatism** "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتخفيضات المستقبلية في معدلات الضرائب، ومطابقة الفروقات للضرائب المؤجلة على مستوى الدول، كما تملك الشركات حافز لزيادة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية عندما يكون خفض معدل الضريبة وشيكا، وبالتالي التقليل من الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل، وذلك باستخدام مجموعة من الشركات في 18 دولة في الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2010، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا توجد علاقة قوية بين تخفيضات معدل الضريبة في المستقبل والتحفظ المحاسبي اللا مشروط؛
- وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي ومعدلات الضرائب المؤجلة، عندما يكون الدخل الدفتري والدخل الخاضع للضريبة مرتبطان بقوة.

3-دراسة Kondwani Nyirenda (2024)، بعنوان

"**An Investigation into the causes Of Tax Evasion and Avoidance by Small and Medium Enterprises (SMEs) and Their Effect on the Zambian Economy in Chililabombwe District**"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب التهرب الضريبي وأثره على الاقتصاد في زامبيا، كما استخدمت منهجا مختلطا يجمع بين النماذج الكمية والنوعية، واستهدفت 110 عينة، حيث تم توزيع 110 استبانة واسترجاع 79 منها، وتم تحليل البيانات الكمية وفق الإصدار 16 لبرنامج SPSS، بينما تم تحليل البيانات النوعية من خلال تحليل الموضوعات المتعلقة بالتهرب الضريبي، ومن النتائج التي توصل إليها الباحث:

- وجود ثغرات في نظام إدارة الضرائب التابع لهيئة الإيرادات في زامبيا (ZAR)، والتي ترجع إلى عدم كفاءة جامعي الضرائب، وبالتالي يستغلها دافعو الضرائب للتهرب الضريبي؛
- كشف بعض المحققين أن بعض جامعي الإيرادات يتواطؤون مع دافعي الضرائب لارتكاب الاحتيال الضريبي عن طريق قبول رشاوي منهم.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

سنحاول في هذا المطلب استقراء الدراسات السابقة، من خلال عرض أهم نقاط الاتفاق والاختلاف بينها، والفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

الفرع الأول: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة

- اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية على هدف مشترك وهو تأثير التهرب الضريبي على ممارسة التحفظ المحاسبي؛
- جل الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي وهو ما يتوافق مع الدراسة الحالية، من أجل تحقيق أهداف الدراسة؛
- توافقت الدراسة الحالية مع دراسة (تجانيه حمزة وضيف الله محمد الهادي والعبسي علي) في استخدام البرنامج الاحصائي SPSS من أجل تحليل الدراسة التطبيقية؛
- اختلفت دراستنا عن باقي الدراسات في منهجية قياس كل من مستوى التحفظ المحاسبي وحجم التهرب الضريبي، بالإضافة إلى اختلاف العينة والمرحلة الدراسية.

الفرع الثاني: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية

من خلال عرض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة، يمكن القول أن الدراسة الحالية تتفق مع جل الدراسات السابقة في هدفها العام المتمثل في البحث عن المفاهيم الأساسية للتهرب الضريبي والتحفظ المحاسبي، وإبراز أثر التهرب الضريبي في مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي، وذلك بالتطبيق على البيئة الجزائرية، إلا أنها تختلف عنها في بعض الجوانب والتي تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية وهي:

- اعتمدت الدراسة الحالية على دراسة قياسية، لإبراز أثر التهرب الضريبي في ممارسة التحفظ المحاسبي في البيئة الجزائرية؛
- اختلاف مجتمع الدراسة الذي يضم 6 قطاعات اقتصادية مختلفة تتمثل في: الطاقة، الخدمات، الصناعات التحويلية، الصناعات الغذائية، الصناعات الصيدلانية، البناء والأشغال العمومية؛
- تعدد الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة، لتشمل برنامجي (SPSS26) و(EVIEWS 13)؛
- اختلاف الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة الحالية، والتي امتدت من سنة 2011 إلى غاية 2022.

خلاصة:

سعينا في هذا الفصل إلى تقديم المفاهيم النظرية للتحفظ المحاسبي ومدى أهمية وتأثير استخدامه على موثوقية وملائمة المعلومات المالية، كما تبين أن هناك آراء داعمة لهذا المفهوم بالمقابل هناك آراء معارضة له، فقد تأسس التحفظ المحاسبي بسبب ظروف الشك وحالات عدم التأكد التي تحيط بالممارسة المحاسبية، كما تطرقنا الى مفهوم التهرب الضريبي والذي يعتبر من أخطر الجرائم التي تنخر بالاقتصاد الوطني، مع ذكر أنواعه الرئيسية وآثاره وطرق مكافحته، فقد تبين وجود علاقة متينة بين الضرائب والتقارير المالية من الممكن أن يؤدي الى تقرير مالي متحفظ، وهو الدافع الأساسي لتخفيض العبء الضريبي من خلال تعجيل الاعتراف بالخسارة وتأجيل الاعتراف بالأرباح.

الفصل الثاني:
الدراسة التطبيقية لأثر التهرب الضريبي في ممارسة التحفظ المحاسبي في البيئة الجزائرية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول للأدبيات النظرية لكل من التحفظ المحاسبي والتهرب الضريبي وأهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، سنحاول في هذا الفصل إجراء دراسة قياسية، نسعى من خلالها إلى معرفة أثر التهرب الضريبي في ممارسة التحفظ المحاسبي في البيئة الجزائرية، وذلك بالاعتماد على عينة تضم 20 مؤسسة موزعة على 6 قطاعات اقتصادية مختلفة، وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسين هما:

المبحث الأول: الأدوات والإجراءات المنهجية؛

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: الأدوات والإجراءات المنهجية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم الأدوات المستعملة والإجراءات المتبعة، من خلال التعريف بمجتمع وعينة الدراسة وبيان أهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل بياناتها.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الجزائرية والتي تنتمي إلى 6 قطاعات اقتصادية مختلفة وهي: الطاقة، الخدمات، الصناعات التحويلية، الصناعات الغذائية، الصناعات الصيدلانية، والأشغال العمومية، حيث بلغت عينة الدراسة 20 شركة جمعت بشكل عشوائي نظرا لتوفر بياناتها المالية اللازمة لإجراء الدراسة والمتمثلة في قائمة الميزانية وقائمة جدول حساب النتائج، خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2022، مع اختلاف في فترة الامتداد من مؤسسة إلى أخرى، لتمثل سلسلة زمنية مقطعية غير متوازنة بإجمالي عدد مشاهدات يقدر ب 152 مشاهدة. والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب القطاعات الاقتصادية:

الجدول رقم (01): توزيع عينة الدراسة حسب القطاعات الاقتصادية

القطاع الاقتصادي	عينة الدراسة
قطاع الصناعات الغذائية	05
قطاع الصناعات التحويلية	02
قطاع الصناعات الصيدلانية	01
قطاع الطاقة	02
قطاع الخدمات	06
الأشغال العمومية	04
المجموع	**20**

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: طريقة الدراسة

الفرع الأول: نموذج الدراسة

من أجل وصف إشكالية الدراسة لابد من صياغة نموذج قياسي، لغرض قياس أثر المتغير المستقل والمتمثل في التهرب الضريبي على المتغير التابع المتمثل في التحفظ المحاسبي، ويتكون نموذج الدراسة من المعادلة التالية:

$$CONS_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 TAXAV_{it} + \alpha_2 SIZE_{it} + \alpha_3 LEV_{it} + e_{it}$$

حيث:

CONS : هو مستوى التحفظ المحاسبي للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)؛

TAXAV : هو مستوى التهرب الضريبي للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)؛

SIZE : حجم المؤسسة (i) خلال الفترة (t)؛

LEV : الرفع المالي للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)؛

A_0 : ثابت؛

α_1، α_2، α_3: معاملات انحدار نموذج الدراسة؛

e_{it}: حد الخطأ.

الفرع الثاني: قياس متغيرات الدراسة

بعد صياغة نموذج الدراسة وعرض معادلته، تحصلنا على عدة متغيرات مستقلة إلى جانب المتغير التابع المتمثل في التحفظ المحاسبي، الأمر الذي يدعي توضيح طريقة قياس متغيرات الدراسة، ونجد المتغيرات المستقلة تضم متغير التهرب الضريبي بالإضافة إلى بعض العوامل المؤثرة كما يلي:

أولا: قياس التحفظ المحاسبي

استخدمت الدراسة نسبة المستحقات للأرباح قبل البنود غير العادية للتعبير عن التحفظ المحاسبي، حيث وفق دراسة (Jain & Rezaee, 2004) يؤدي التحفظ المحاسبي إلى استمرارية المستحقات السالبة خلال فترة زمنية طويلة، كون المستحقات تزيد الدخل عندما تأخذ الإشارة الموجبة، وتخفض الدخل عندما تأخذ الإشارة السالبة، وعليه تعبر الزيادة في المستحقات السالبة لفترة طويلة على زيادة التحفظ المحاسبي، حيث وفق هذا النموذج تعتبر الشركة متحفظة إذا كانت النسبة أقل من الواحد الصحيح والعكس صحيح، ولقياس التحفظ المحاسبي يتم استخدام المعادلة التالية:

$$\textbf{Conservatism} = \textbf{TACC}_{it}/\textbf{EXBT}_{it}$$

حيث:

$EXBT_{it}$: الأرباح قبل البنود غير العادية.

$TACC_{it}$: إجمالي المستحقات المحاسبية، والتي يتم حسابها وفق طريقتين هما: طريقة التدفقات النقدية والتي تحسب فيها المستحقات الكلية بالفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وطريقة الميزانية والتي سنستخدمها في هذه الدراسة وفق المعادلة التالية:

$$\textbf{TACC}_{it} = (\Delta \textbf{CA}_{it} - \Delta \textbf{CL}_{it} - \Delta \textbf{Chach}_{it} + \Delta \textbf{STDEPT}_{it} - \textbf{DEPIN}_{it})$$

حيث:

$TACC_{it}$: مجموع المستحقات للشركة (i) خلال الفترة (t) ؛

ΔCA_{it}: التغير في الأصول الجارية للشركة (i) خلال الفترة (t)؛

ΔCL_{it}: التغير في الخصوم الجارية للشركة (i) خلال الفترة (t)؛

$\Delta Chach_{it}$: التغير في الخزينة للشركة (i) خلال الفترة (t)؛

$\Delta STDEPT_{it}$: التغير في الديون قصيرة الأجل للشركة (i) خلال الفترة (t)؛

$DEPIN_{it}$: مخصصات الإهتلاكات والمؤونات للشركة (i) خلال الفترة (t).

ثانيا: قياس التهرب الضريبي

تم قياس التهرب الضريبي بالفرق بين الربح المحاسبي والربح الجبائي (الضرائب المؤجلة)، من خلال النموذج الآتي:

$$TAXD_{it} = \beta_0 + \beta_1 TACC_{it} + e_{it}$$

حيث:

$TAXD_{it}$: هي الفرق بين الربح المحاسبي والربح الجبائي؛

$TACC_{it}$: هي المستحقات المحاسبية الكلية؛

β_0 : ثابت؛

β_1 : معامل انحدار النموذج؛

e_{it}: حد الخطأ أو البواقي المعيارية التي تعتبر مقياسا للتهرب الضريبي، حيث تقيس المستوى غير العادي للفرق بين الربح المحاسبي والربح الجبائي.

ثالثا: قياس العوامل المؤثرة:

-**حجم الشركة:** يتم قياس الحجم من خلال استخدام اللوغاريثم الطبيعي لإجمالي الأصول.

-**الرفع المالي:** يتم قياس مستوى المديونية بقسمة مجموع الديون على إجمالي الأصول.

المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS نسخة 26، بالإضافة إلى برنامج EVIEWS نسخة 13، بغرض وصف وقياس متغيرات الدراسة وتقدير نموذجها. وهذا من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

الفرع الأول: الإحصاء الوصفي: ويضم الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أعلى قيمة، وأدنى قيمة.

الفرع الثاني: المعنوية الكلية لنموذج الدراسة: وهي اختبار النموذج بين المتغيرين التابع والمستقل في نموذج الانحدار، وذلك باستخدام اختبار فيشر (F-test) ومستوى المعنوية الكلية للمعادلة، ويمكن القول أن معادلة الانحدار معنوية إذا كان مستوى المعنوية أقل من 5%. مما يدل على أنه من بين معلمات النموذج يوجد واحد على أقل يختلف عن الصفر، أي أن هناك متغيرا مفسرا له تأثير على المتغير التابع.

الفرع الثالث: المعنوية الجزئية لنموذج الدراسة: وهي اختبار معنوية معامل الانحدار للمتغيرات المستقلة وثابت الانحدار، من خلال اختبار ستودنت (t-test). ويكون معامل الانحدار معنوي إذا كان مستوى المعنوية أقل من 5%.

الفرع الرابع: دراسة الارتباط: وفق هذه الأداة الإحصائية يتم فحص نوع وقوة العلاقة بين المتغيرات من حيث الاتجاه والقوة، حيث تكون هناك علاقة إذا كان مستوى المعنوية أقل من 5%، وتتراوح قيمة الارتباط بين (1-) و(1+) فإذا كانت القيمة موجبة دل ذلك على وجود ارتباط موجب، وكلما اقتربت من (1-) اعتبر ذلك على أنه

ارتباط سالب، وتكون علاقة الارتباط بين المتغيرات قوية إذا كان معامل الارتباط أكبر من 0,65، ومتوسطة بين 0,35 و0,65، وضعيفة إذا كان أقل من 0,35.

الفرع الخامس: القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة: تعد القدرة التفسيرية مؤشر أساسي في تقييم مدى معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويتم قياسها بمعامل التحديد المعدل الذي يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع.

الفرع السادس: اختبار التجانس: ينتج عن عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار نفس الآثار في حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، حيث تكون الأخطاء المعيارية مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية، وبالتالي تصبح هذه المقدرات متحيزة، مما يجعل نتائج الاستدلال الإحصائي مشكوك في صحتها.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

في هذا المبحث سيتم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، وعلى هذا الأساس قمنا باختبار صلاحية نموذج الدراسة، وتحليل النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: نتائج تقدير التهرب الضريبي

تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة لبيانات البانل (Panel EGLS) كبديل لطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وذلك لتجاوز مشكلة عدم ثبات التباين.

الجدول (02): نتائج تقدير التهرب الضريبي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TACC	-8.44E-05	0.000230	-0.366670	0.7143
C	0.034866	0.000144	242.8424	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.862130	Mean dependent var		0.233851
Adjusted R-squared	0.844183	S.D. dependent var		0.317774
S.E. of regression	0.155812	Sum squared resid		4.102881
F-statistic	48.03616	Durbin-Watson stat		1.714028
Prob (F-statistic)	0.000000			

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews13

يتضح من خلال الجدول (02) ما يلي:

-المعنوية الكلية للنموذج وذلك من خلال قيمة فيشر التي بلغت 48.03616 عند مستوى معنوية 1% (Sig=0,000<0,01)، مما يشير إلى أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة، وفيما يخص القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغ معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) 0.844183 وهو ما أعطى قوة تفسيرية عالية للنموذج حيث يفسر التهرب الضريبي 84% من التغيرات الحاصلة في التحفظ المحاسبي، أما النسبة المتبقية فتعزى إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج؛

-بلغت قيمة (Durbin-Watson) 1.71 وهي تشير لعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وذلك لكونها تقع ضمن المجال [1,68 و4 ناقص القيمة الحرجة العليا]، أي 1,71 تقع ضمن [2,59 ; 1,68].

المطلب الثاني: الإحصاء الوصفي والارتباط

الفرع الأول: نتائج الإحصاء الوصفي

يلخص الجدول (03) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

الجدول (03): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
CONS	152	-0.195260	0.380789	-0.01441522	0.074020012
TAXAV	152	-0.217267	1.866228	0.00268613	0.171853012
SIZE	152	7.890791	13.224852	9.78658671	1.209252988
LEV	152	0.008311	0.651197	0.79052502	0.932212880

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26

بالنظر للجدول أعلاه، نلاحظ:

-أن متوسط نسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية أخذت قيمة سالبة، وهو مؤشر على استخدام عينة الدراسة للخيارات والطرق المحاسبية التي تندرج ضمن مفهوم التحفظ المحاسبي، حيث بلغ متوسط هذه النسبة خلال الفترة المدروسة (0.01441522-) وبانحراف معياري (0.074020012)، كما سجلت تباين في مستويات التحفظ المحاسبي بين (0.195260-) كأدنى قيمة و(0.380789) كأعلى قيمة. أما بالنسبة لمتوسط التهرب الضريبي فقد بلغ قيمة 0.00268613 وبانحراف معياري 0.171853012، كما سجل تفاوت في مستوياته بين قيمتي (0.217267-) كأدنى قيمة و(1.866228) كأعلى قيمة، وهو ما يدل على تباين قيم الضرائب المؤجلة في العينة المدروسة.

-أما بالنسبة لحجم الشركات فقد تم تسجيل متوسط بقيمة 9.78658671 وبانحراف 1.209252988، كما بلغت أقل قيمة 7.890791 وأعلى قيمة 13.224852، وهو ما يشير إلى نمو حجم الشركات وتباينه بشكل ملحوظ بين مختلف المشاهدات في العينة المدروسة.

-وبالنسبة لمتوسط الرافعة المالية فقد بلغ 0.79052502 وبانحراف معياري 0.932212880، كما تم تسجيل تفاوت في مستوياته بين قيمتي 0.008311 و0.651197، وهو ما يشير إلى تزايد نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول في عينة الدراسة.

الفرع الثاني: نتائج دراسة الارتباط

يلخص الجدول (04) اختبار قيمة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة، ويهدف هذا الاختبار إلى التعرف على حجم واتجاه العلاقة بين كل متغير وباقي المتغيرات، وبالتالي معرفة طبيعة تلك العلاقات، حيث تتراوح قيمة معامل الارتباط بين(1-) و(1+) ، فكلما اقترب المعامل من (1) أو (1-) كلما كانت العلاقة بين المتغيرات أقوى سواء سالبة أو موجبة، بينما تكون ضعيفة كلما اقتربت من الصفر. والجدول التالي يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

الجدول (04): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlations					
		CONS	TAXAV	SIZE	LEV
CONS	Pearson Correlation	1	0.505**	0.057	0.460**
	Sig. (2-tailed)		0.000	0.488	0.000
TAXAV	Pearson Correlation		1	-0.017	-0.017
	Sig. (2-tailed)			0.836	0.837
SIZE	Pearson Correlation			1	0.022
	Sig. (2-tailed)				0.787
LEV	Pearson Correlation				1
	Sig. (2-tailed)				
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26

من خلال الجدول أعلاه نستخلص النتائج التالية:

-وجود ارتباط بين التحفظ المحاسبي والتهرب الضريبي بلغ (0.505)، وكان معنويا عند مستوى 1% (Sig = 0,000 < 0,01)، وهو ما يدل على معنوية علاقة الارتباط، في حين تشير القيمة الموجبة بين التحفظ المحاسبي والتهرب الضريبي إلى العلاقة طردية بينهما، وعليه يمكن القول بوجود ارتباط موجب ومتوسط بين المتغيرين.

- وجود ارتباط بين مستوى المديونية والتحفظ المحاسبي بلغ (0.460)، وكان معنويا عند مستوى 1% (Sig = 0,000 < 0,01)، وهو ما يدل على معنوية علاقة الارتباط، في حين تشير القيمة الموجبة بين مستوى المديونية والتحفظ المحاسبي إلى العلاقة طردية بينهما، وعليه يمكن القول بوجود ارتباط موجب ومتوسط بين المتغيرين.

-عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين باقي متغيرات الدراسة، إذ بلغ معامل الارتباط (0.057) بين التحفظ المحاسبي وحجم الشركات عند مستوى معنوية (Sig = 0.488 > 0,01)، و(0.017-) بين التهرب الضريبي وحجم الشركات عند مستوى معنوية (Sig = 0.836 > 0,01)، و(0.017-) بين ومستوى المديونية والتهرب الضريبي (Sig = 0.837 > 0,01)، و(0.022) بين مستوى المديونية وحجم الشركات عند مستوى معنوية (Sig = 0.787 > 0,01) .

المطلب الثالث: اختبار صلاحية نموذج الدراسة

للحكم على صلاحية نموذج الانحدار في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، لابد أن يتوفر في هذا النموذج مجموعة من الشروط، يمكن تقسيمها إلى:

الفرع الأول: اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي: لكي يمكن استخدام كلا من اختبار فيشر وستودنت، سواء عند اختبار المعنوية الكلية أو الجزئية لنموذج الانحدار، يجب توفر شروط اعتدالية التوزيع الطبيعي للبواقي، حيث أن الالتزام بهذا الشرط مرتبط بحجم العينة، إذ يعتبر شرطا أساسيا في حالة العينات الصغيرة، أما في حالة العينات الكبيرة (التي يفوق حجمها 30 مشاهدة) فيمكن التخلي عنه، ولدراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي يمكن اعتماد طريقتين، الطريقة البيانية والطريقة الحسابية.

أولا: الطريقة البيانية: يتم دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي بيانيا، من خلال فحص الشكلين البيانيين اللذان يوضحان توزيع البواقي المعيارية لنموذج الدراسة، والعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية كما يلي:

الشكل (01): توزيع البواقي المعيارية لنموذج الدراسة

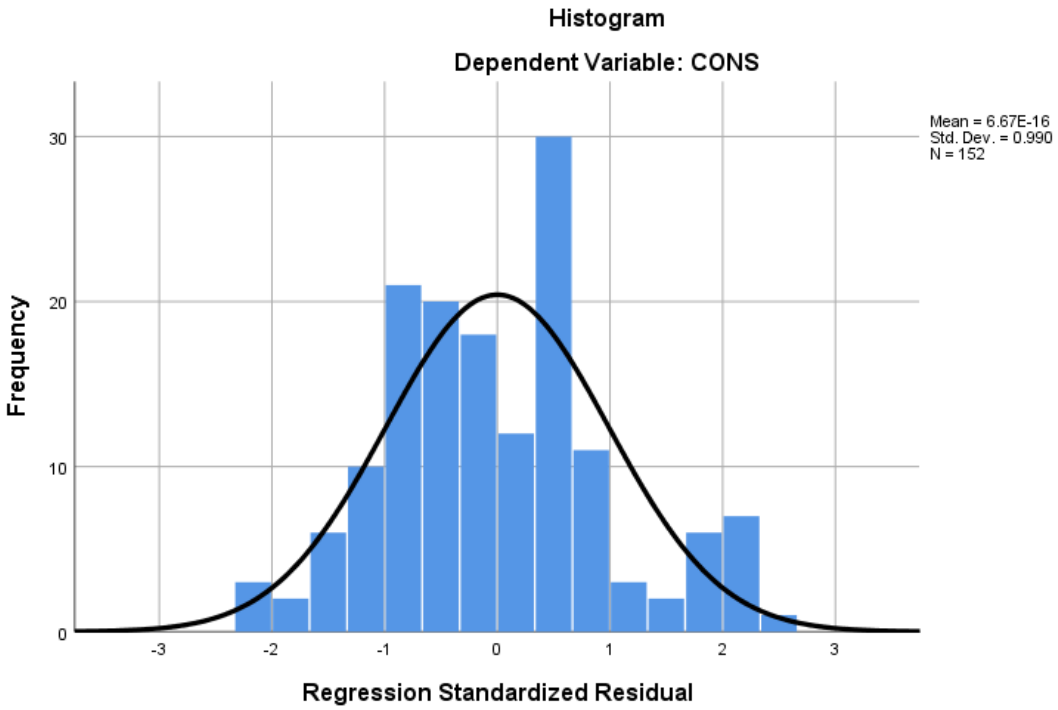

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26

من خلال الشكل رقم (01) يتضح أن البواقي تتوزع توزيعا معتدلا بشكل الجرس ومتماثلا حول العمود النازل من قمته، وهو ما يقود لتحقق شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.

الشكل (02): العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية

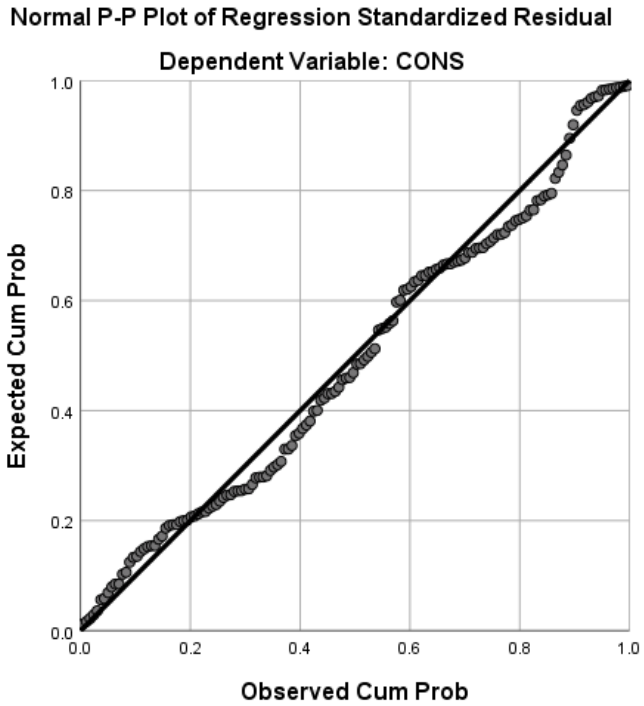

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26

من خلال الشكل رقم (02) نجد أن البواقي تقع بشكل متقارب جدا من الخط، كما تتوزع بشكل عشوائي، مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

ثانيا: الطريقة الحسابية: يتم دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي حسابيا وفق برنامج SPSS، من خلال اختبار (Kolmogorov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk).

الجدول (05): اختبار الطبيعية للبواقي المعيارية الناتجة عن تقدير نموذج الدراسة

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	0.065	152	0.200*	0.975	152	0.006
*. This is a lower bound of the true significance.						
a. Lilliefors Significance Correction						

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26

من الجدول الموضح أعلاه، نلاحظ أن معنوية اختبار Kolmogorov-Smirnov كانت أكبر من 5%، وهو ما يشير إلى أن البواقي المعيارية لنموذج الانحدار الخطي تتبع التوزيع الطبيعي، في حين أن معنوية اختبار Shapiro-Wilk كانت أقل من 5%، وعليه يمكن الاكتفاء باختبار Kolmogorov-Smirnov الذي يشير إلى التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية.

الفرع الثاني: الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة

للفصل في وجود تعدد خطي من عدمه سنعتمد على معامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، بحيث إذا كانت قيمة (VIF) أقل من 5 فإنه يمكن الحكم بعدم وجود ازدواج خطي، بالإضافة إلى معامل التباين المسموح (Tolerance).

الجدول (06): اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة

Model	Statistics Collinearity	
	Tolerance	VIF
(Constant)		
TAXAV	0.999	1.001
SIZE	0.999	1.001
LEV	0.999	1.001

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26

من الجدول أعلاه، يلاحظ أن معامل تضخم التباين (VIF) بلغت قيمته 1,001 وهي أقل من 5، أما معاملات التباين المسموح (Tolerance) فقد بلغت 0,999 وهي أكبر من 0,1، وهو ما يشير إلى أن نموذج الدراسة خالي من مشكلة التداخل الخطي.

الفرع الثالث: الارتباط الذاتي بين البواقي المعيارية

تحدث مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي عندما ترتبط البواقي مع بعضها البعض، وللكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء نعتمد على اختبار (Durbin–Watson). وحسب الجدول (07) يلاحظ أن قيمة Durbin–Watson بلغت 1.836 وهي محصورة بين [2,59 ; 1,68]، وهو ما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (07): اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي المعيارية

Model Summary[b]	
Model	Durbin–Watson
1	1.836

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26

الفرع الرابع: تجانس البواقي المعيارية

يترتب عن عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار نفس الآثار في حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، حيث تكون الأخطاء المعيارية مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية، وبالتالي تصبح هذه المقدرات متحيزة، مما يجعل نتائج الاستدلال الإحصائي مشكوك في صحتها. وللكشف عن مدى تجانس البواقي نعتمد على طريقتين، الطريقة البيانية والطريقة الحسابية.

أولا: الطريقة البيانية: يتم اختبار ثبات التباين بيانيا من خلال فحص الشكل البياني التالي الذي يوضح انتشار البواقي المعيارية مع القيم المتوقعة.

الشكل (03): انتشار البواقي المعيارية مع القيم المتوقعة

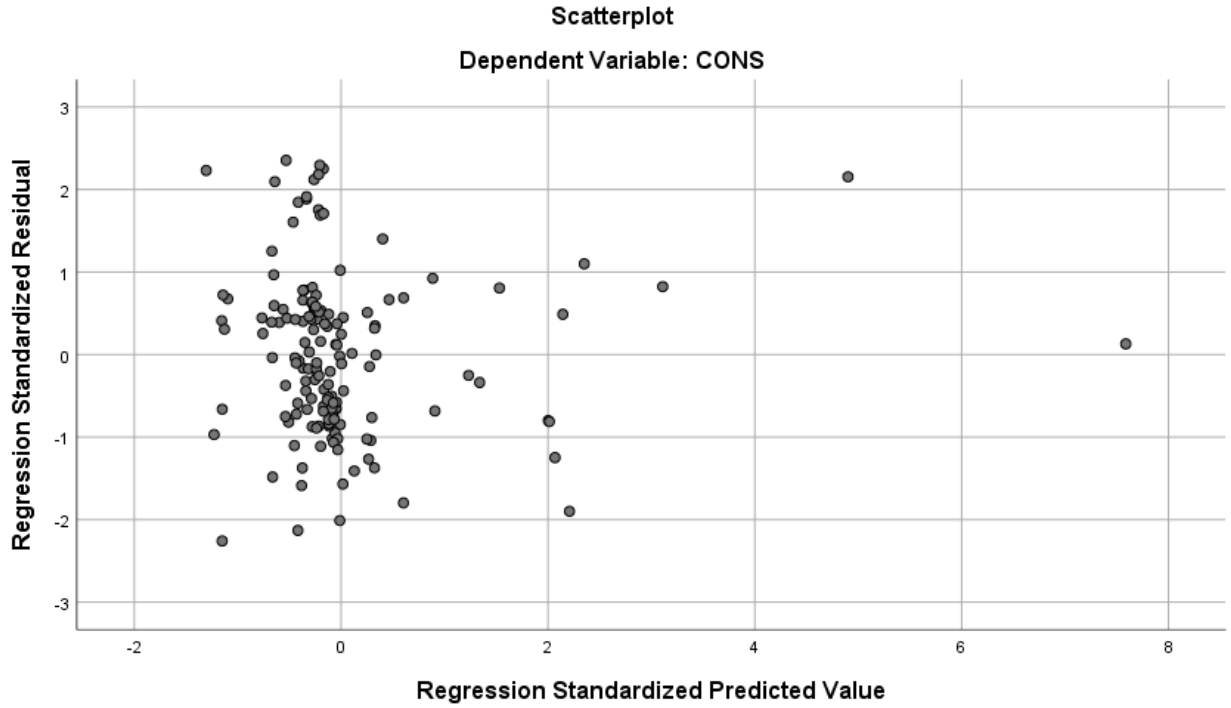

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26

يلاحظ من الشكل (03) أعلاه، أن انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكلا عشوائيا على جانبي خط الصفر الذي يمثل الخط الفاصل بين البواقي الموجبة والسالبة، حيث لا يمكن رصد شكل معين لتباين هذه البواقي، وهو ما يعني أن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء.

ثانيا: الطريقة الحسابية: يتم اختبار ثبات التباين حسابيا من خلال عدة اختبارات، من بينها (Breusch-Pagan & Koenker) الذي يعتبر من الاختبارات المهمة المستخدمة للكشف عن وجود مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ في النموذج الخطي المتعدد.

الجدول (08): اختبار التجانس للبواقي المعيارية الناتجة عن تقدير نموذج الدراسة

Breusch-Pagan and Koenker test statistics and sig-values			
	LM	Sig	
BP	6.639	0.084	
Koenker	6.923	0.074	
Null hypothesis: heteroskedasticity not present (homoscedasticity). If sig-value less than 0.05, reject the null hypothesis. Note: Breusch-Pagan test is a large sample test and assumes the residuals to be normally distributed.			

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26

من الجدول أعلاه وبالنظر في معنوية اختبار (Breusch-Pagan & Koenker) وهي أكبر من 5%، وبالتالي يمكن القول بعدم وجود ثبات في تباين الأخطاء.

المطلب الرابع: نتائج تقدير نموذج الدراسة

الفرع الأول: المعنوية الكلية لنموذج الدراسة

لاختبار مدى قبول نموذج الدراسة إحصائيا تم الاعتماد على اختبار فيشر (F-test) ومستوى المعنوية الكلية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (09): المعنوية الكلية لنموذج الدراسة

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	0.395	3	0.132	45.157	0.000[b]
	Residual	0.432	148	0.003		
	Total	0.827	151			
a. Dependent Variable : CONS						
b. Predictors: (Constant), LEV, TAXAV, SIZE						

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26

يلاحظ أن قيمة F التي بلغت 45,157 كانت معنوية عند مستوى 1% (Sig = 0,000 < 0,01)، حيث كلما ارتفعت قيمة F كلما انخفض مستوى المعنوية، وعليه يمكن القول بإمكانية تقدير مستوى التحفظ المحاسبي بدلالة التهرب الضريبي.

الفرع الثاني: المعنوية الجزئية لنموذج الدراسة

لاختبار المعنوية الجزئية لنموذج الدراسة، تم الاعتماد على اختبار ستودنت (t-test) ومستوى معنوية الاختبار، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (10): المعنوية الجزئية لنموذج الدراسة

Coefficients[a]							
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	−0.074	0.036		−2.072	0.040		
TAXAV	0.221	0.026	0.514	8.655	0.000	0.999	1.001
SIZE	0.003	0.004	0.055	0.927	0.356	0.999	1.001
LEV	0.034	0.004	0.467	7.865	0.000	0.999	1.001
a. Dependent Variable : CONS							

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26

من الجدول أعلاه، نلاحظ:

-وجود تأثير معنوي للتهرب الضريبي في مستوى التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة t (8.655) عند مستوى معنوية (Sig = 0,000 < 0,01)؛

-وجود تأثير معنوي للرفع المالي في مستوى التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة t (7.865) عند مستوى معنوية (Sig = 0,000 < 0,01)؛

- عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركات في مستوى التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة t (0.927) عند مستوى معنوية (Sig = 0.356 > 0,01).

الفرع الثالث: القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة

لمعرفة قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التقلبات التي تحدث في المتغير التابع، تم استخدام معامل التحديد المعدل الذي يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع.

الجدول (11): القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة

Model Summary[b]					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.691[a]	0.478	0.467	0.054023483	1.836
a. Predictors: (Constant), LEV, TAXAV, SIZE					
b. Dependent Variable : CONS					

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26

بلغ معامل التحديد R قيمة (0.691)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة موجبة وقوية بين المتغير التابع المتمثل في التحفظ المحاسبي والمتغيرات المستقلة الأخرى، في حين بلغ معامل التحديد المعدل R Square قيمة (0.478)، وهو ما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر 48% من التقلبات التي تطرأ على المتغير المستقل، في حين أن النسبة المتبقية تعزى إلى عوامل أخرى غير ظاهرة في النموذج.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى عرض الإجراءات والأدوات المنهجية المستخدمة في الجانب التطبيقي، والمتمثلة في مختلف الأساليب الإحصائية اللازمة لإثبات صحة النموذج المستخدم، وذلك بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 26) والبرنامج (EVIEWS 13)، حيث تم قياس مستوى التحفظ المحاسبي باستعمال نموذج نسبة المستحقات للأرباح قبل البنود الغير عادية، وقياس التهرب الضريبي بالفرق بين الربح المحاسبي والربح الجبائي (الضرائب المؤجلة)، لعينة مكونة من 20 شركة جزائرية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2022، وعليه تم التوصل إلى بعض النتائج أهمها:

- استخدام جميع الشركات الجزائرية التي كانت موضع الدراسة للخيارات والطرق المحاسبية المتحفظة؛
- وجود علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة بين التهرب الضريبي ومستوى التحفظ المحاسبي عند مستوى معنوية 1%؛
- وجود علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة بين درجة الرفع المالي ومستوى التحفظ المحاسبي عند مستوى معنوية 1%؛
- عدم وجود علاقة ارتباط بين باقي متغيرات الدراسة.

الخاتمة

في الختام، يتضح أن التهرب الضريبي يلعب دورا هاما في تشكيل الممارسات المحاسبية المتحفظة داخل الشركات، كونه لا يقتصر فقط على تقليل الايرادات الحكومية، بل يمتد تأثيره ليشمل العديد من الجوانب الاقتصادية والمحاسبية التي تؤثر على بيئة الأعمال بشكل عام، فهو يعمل على زيادة مستوى المخاطر وعدم اليقين التي تواجهها الشركات، مما يدفعها إلى تبني ممارسات محاسبية أكثر تحفظا لتجنب التدقيق الضريبي والعقوبات المحتملة، بالإضافة إلى ذلك، يؤدي التهرب الضريبي إلى تشويه البيانات المالية، مما يضعف الثقة في التقارير المالية ويؤثر سلبا على قرارات المستثمرين والمساهمين.

وعليه فقد تمحور اهتمام هذا البحث في دراسة "**أثر التهرب الضريبي في ممارسة التحفظ المحاسبي في البيئة الجزائرية**"، حيث حاولنا معالجة الإشكالية التي كان مفادها "**ما أثر التهرب الضريبي في ممارسة التحفظ المحاسبي في البيئة الجزائرية؟**"، والتي كانت محل الدراسة الميدانية التي قمنا بها من أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وعليه تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

1-نتائج اختبار الفرضيات: تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى نتائج اختبار الفرضيات والتي كانت كما يلي:

- **اختبار الفرضية الأولى:** تمارس الشركات الجزائرية سياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، حيث سجلت متوسط تحفظ محاسبي بقيمة (0,01441522-)، فالقيمة السالبة دلالة على ممارسة عينة الدراسة للخيارات والطرق المحاسبية التي تندرج ضمن مفهوم التحفظ المحاسبي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- **اختبار الفرضية الثانية:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التهرب الضريبي والتحفظ المحاسبي، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين قيمة (0,505) وكان معنويا عند مستوى معنوية 1%، في حين تشير القيمة الموجبة إلى العلاقة الطردية بينها، وعليه يمكن القول بوجود علاقة موجبة ومتوسطة بين كل من التهرب الضريبي والتحفظ المحاسبي، وهو ما يؤكد ثبوت صحة الفرضية الثانية؛
- **اختبار الفرضية الثالثة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتهرب الضريبي في مستوى التحفظ المحاسبي، حيث بلغ معامل التحديد المعدل (0.844183) وهو ما يدل على وجود قوة تفسيرية عالية لنموذج الدراسة، إذ أن 84% من التقلبات التي تطرأ على التحفظ المحاسبي يفسرها المتغير المستقل، فالتهرب الضريبي يدفع بالشركات إلى تبني ممارسات محاسبية أكثر تحفظا كوسيلة لتجنب التدقيق الضريبي المكثف. كون أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى الاعتراف بالأصول والايرادات بأقل قيمة ممكنة والالتزام بتسجيل الخصوم والنفقات بأعلى قيمة ممكنة، مما

يقلل من الأرباح المعلنة ويجعل الشركة أقل جذبا للانتباه الضريبي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

2-النتائج المتوصل إليها:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، وهي كما يلي:

أولا: نتائج الدراسة النظرية

- إن تطبيق التحفظ المحاسبي يعد من الاعتبارات الأساسية لإعداد التقارير المالية، كونه يزيد من جودة هذه التقارير من خلال جعل المعلومات أكثر موثوقية وقابلية للمقارنة؛
- يساعد التحفظ المحاسبي على تخفيض نتيجة الأعمال من خلال تأجيل الاعتراف بالأرباح وتعجيل الاعتراف بالخسائر؛
- يعتبر مفهوم التحفظ المحاسبي تطورا لمبدأ الحيطة والحذر، فهناك آراء تدعم هذا المفهوم بالمقابل هناك آراء معارضة له؛
- ضرورة وضع قواعد واضحة حول تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي لتجنب المبالغة في تقييم الإيرادات والمصروفات عند إعداد التقارير المالية؛
- يأخذ التهرب الضريبي عدة أنواع كما يترتب عليه آثار سلبية من الناحية المالية والاجتماعية؛
- كثرة الثغرات في النظام الجبائي أدى بالمكلفين إلى عدم ثقتهم به؛
- العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة ومحاربة التهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية

- تباين في قيم الضرائب المؤجلة في الشركات محل الدراسة، ويمكن إرجاع ذلك لاختلاف نوع الصناعة الذي يؤثر على حجم الضرائب المؤجلة. فعلى سبيل المثال، قد تكون للشركات في بعض الصناعات مزايا ضريبية خاصة تؤدي إلى انخفاض حجم الضرائب المؤجلة فيها، بينما قد تكون للشركات في صناعات أخرى تحديات ضريبية أكبر تؤدي إلى زيادة حجم الضرائب المؤجلة؛
- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة بين التهرب الضريبي والتحفظ المحاسبي، باعتبارهما جزء من استراتيجية شاملة للشركات لإدارة الأرباح وتقليل الضرائب وذلك بالاستفادة من الثغرات القانونية والبيئة التنظيمية التي تعمل بها، فالتحفظ المحاسبي وسيلة لتبرير المستويات المنخفضة من الأرباح المعلنة، مما يقلل من القاعدة الضريبية ويعزز فرص التهرب الضريبي دون جذب انتباه الجهات الرقابية؛
- أظهرت الدراسة وجود تأثير معنوي للتهرب الضريبي في مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي، كون أن الشركات تستخدم الممارسات المحاسبية المتحفظة كأداة لإدارة الأرباح والضرائب وذلك لتجنب

التناقضات الواضحة في البيانات المالية التي قد تثير الشكوك، كما يمكن اعتبار التحفظ المحاسبي كمبرر قانوني لتقليل الأرباح المعلنة، وهو ما يسهل تبرير التهرب الضريبي كجزء من الممارسات المحاسبية العادية؛

- توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين حجم الشركات ومستوى ممارسة التحفظ المحاسبي، كون أن الشركات الكبيرة متعددة الأنشطة تعمل في قطاعات مختلفة. وهذا التنوع في الأنشطة قد يؤدي إلى توزيع المخاطر بين القطاعات المختلفة، مما يقلل من حاجة الشركات الكبيرة لممارسة التحفظ المحاسبي بشكل كبير؛
- أشارت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الرفع المالي وممارسة التحفظ المحاسبي، حيث مع ارتفاع مستويات الرفع المالي تتجه الشركات بشكل أكبر إلى الاعتماد على الديون في تمويل عملياتها، مما يزيد من مخاطر الإفلاس إذا لم تتمكن من تلبية التزاماتها المالية، وعليه تلجأ إلى التحفظ المحاسبي لإنشاء مخصصات احتياطية لمواجهة الديون المعدومة والخسائر المحتملة، مما يقلل من الأرباح المعلنة ويحسن السيولة المالية.

1-مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة:

بعد عرضنا للنتائج المتوصل إليها، سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى نقاط التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة كما يلي:

- اتفاق الدراسة الحالية مع دراسة (إسماعيل قزال، 2018) ودراسة (تجانيه حمزة، ضيف الله محمد الهادي، العبسي علي، 2019) على ممارسة الشركات الجزائرية لسياسة التحفظ المحاسبي، وهو ما يدل على دعم الثقافة المحاسبية في الجزائر لمبدأ الحيطة والحذر؛
- اتفاق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في وجود علاقة طردية بين مستوى الرفع المالي وممارسة التحفظ المحاسبي؛
- اختلاف الدراسة الحالية عن دراسة (السيد ياسر كساب، 2011) التي توصلت لوجود علاقة عكسية بين حجم الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي، أي عند زيادة حجم الشركة ينخفض مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

4-مقترحات الدراسة :

بناءا على المعلومات التي توصلنا إليها من خلال الدراسة قمنا بعرض الاقتراحات التالية:

- العمل على تطوير المعارف والقدرات المحاسبية لدى المحاسبين من خلال دورات تكوينية توضح أكثر فلسفة النظام المحاسبي المالي والطرق المحاسبية التي يقدمها من أجل تحسين مخرجات الأنظمة المحاسبية؛
- ضرورة الالتزام بمستوى مقبول للتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية من طرف المحاسبين؛

- ضرورة وضع قواعد حول تطبيق التحفظ المحاسبي لتجنب المبالغة في تقييم الإيرادات والمصروفات عند إعداد التقارير المالية؛
- ضرورة توعية المكلف بالالتزام بالضريبة، وتوضيح له مدى تأثيرها في إنعاش الاقتصاد الوطني؛
- الاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي؛
- تفعيل التشريعات الجبائية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي؛
- تكثيف المراقبة في المناطق المعروف فيها إمكانيات كبيرة للتهرب وذلك لتقوية برامج التدخلات؛
- العمل على تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة لتقليل الفجوة بين الطرفين.

5-آفاق الدراسة:

تناولنا في دراستنا أثر التهرب الضريبي في ممارسة التحفظ المحاسبي في البيئة الجزائرية، ومن خلالها لاحظنا أن موضوعنا جديد ويحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها، ولهذا نرجو أن تكون في المستقبل عناوين لدراسات أخرى، تتناول المواضيع التالية:

- إعادة الدراسة الحالية باستخدام مقاييس أخرى للتحفظ المحاسبي؛
- دراسة مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية لسياسة التحفظ المحاسبي وأثره على الأداء المالي؛
- تأثير محاسبة القيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

✓ الكتب

1. حميد بوزيدة. (2010). جباية المؤسسة: دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة–الرسم على القيمة المضافة: دراسة نظرية تطبيقية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. رشا الغول. (2015). التحفظ المحاسبي. ط1. مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
3. عباس مهدي الشيرازي. (1990). نظرية المحاسبة. ط1. الكويت: مكتبة النور.
4. علي زغدود. (2016). المالية العامة. ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
5. عناية غازي. (1998). المالية العامة والتشريع الضريبي. ط1. الأردن: ديوان المطبوعات.
6. محمد خالد المهايني. (2010). التهرب الضريبي وأساليب مكافحته. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
7. محمد طاقة، وهدى العزاوي. (2007). اقتصاديات المالية العامة. ط2. الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
8. مراد ناصر. (2003). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
9. مصطفى عوادي، ونصر رحال. (2010). الغش والتهرب الضريبي في النظام الضريبي الجزائري. ط1. الجزائر: مطبعة صخري.

✓ الأطروحات والمذكرات

1. أرشيد عقلة. (2011). أثر استمرارية مدقق الحسابات على التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية. *(أطروحة دكتوراه)*. كلية الأعمال، الأردن: جامعة عمان العربية.
2. أيمن تريرات. (2023). قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المحددة له في القوائم المالية للشركات الجزائرية. *(أطروحة دكتوراه)*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.
3. سلمان خالد سلمان أبو هديب. (2018). أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول. *(رسالة ماجستير)*، كلية الأعمال، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.
4. علي خالد ذويب. (2015). مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. *(رسالة ماجستير)*، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن: جامعة جرش.
5. ليلى عالم. (2016). آليات مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر. *(رسالة ماجستير)*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة مولود معمري تيزي وزو.
6. محمد حسن قاسم. (2017). التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح: دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني. *(رسالة ماجستير)*. كلية الدراسات العليا، السودان: جامعة النيلين.

✓ المجلات

1. إسماعيل قزال، ومحمد زرقون. (2018). دور التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحسين جودة المعلومات المالية في بيئة الأعمال الجزائرية. *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، 4(2)*، 13-28.
2. جميل حسن النجار. (2014). قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، 17(2)*، 177-224.

3. الجيلاني بلوضاح، ويحيى سعيدي. (2012). فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (12)*، 29-45.
4. حمدي أحمد رمضان. (2016). التحفظ المحاسبي: تأصيل نظري وتدليل تجريبي يستهدف تقييم صحة مقاييس التحفظ. *المجلة المصرية للدراسات التجارية، 2*، 1-63.
5. سليمان الدالي، ورواد داؤد. (2015). دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي. *مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 37 (01)*، 277-300.
6. عبد المجيد محمد حميدة. (2013). قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية. *مجلة المحاسبة والمراجعة، 5 (1)*، 139-174.
7. علام محمد موسى حمدان. (2012). العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن. *المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، 8(1)*، 22-42.
8. عمر إقبال، مأمون القضاة. (2014). أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية. *مجلة جامعة النجاح لأبحاث، 28 (4)*، 896-920.
9. محمد إبراهيم عبد الفار. (2022). أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين وفاء الشركة بمسئوليتها الإجتماعية وممارستها للتجنب الضريبي: دليل من الشركات المقيدة في البورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 6(3)*، 561-652.
10. محمد السلطان السهلي. (2009). التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية. *المجلة العربية للعلوم الإدارية، 16(1)*، 7-20.
11. محمود حسني العتيبي. (2012). قياس التحفظ المحاسبي لأوراق المالية في السوق السعودية. *مجلة البحوث المالية والتجارية، 1*، 15-33.
12. مفلح القضاة، وعبد الستار الكبيسي. (2016). تطوير نموذج (Basu) لقياس التحفظ المحاسبي لأرباح في البنوك التجارية الأردنية. *مجلة دراسات العلوم الإدارية، 43(1)*، 511-530.
13. ممدوح صادق الرشدي. (2011). تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم: دراسة نظرية وميدانية. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 25 (02)*، 1-57.
14. ياسر السيد كساب. (2011). العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة السعودية. *مجلة التجارة والتمويل، (2)*، 297-340.

✓ **المراسيم**

1. المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المتعلق بتطبيق أحكام القانون 07-11 النظام المحاسبي المالي. الصادر في الجريدة الرسمية، العدد رقم 27، 2008، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- ✓ **Journal**

1. Ahmed S., A., & Duellman, S. (2007). Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics: An Empirical Analysis. *Journal of accounting and economics, 43(2),* 1-52.
2. Ball, R., & Shivakumar, L. (2005). Earning quality in UK private firms: comparative loss recognition timeliness. *Journal of accounting and economics (39),* 83-128.
3. Financial Accounting Standards Board FASB, (1980). Statement of financial accounting consepts No.2: Qualitative characteristics of accounting information.
4. Watts L, R. (2003). Conservatism in Accounting part 1; Explanations and Implication. *Journal of convergence information technology, 17(4),* 1-35.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): قائمة المؤسسات المدروسة

الرقم	اسم المؤسسة	نوع النشاط	الفترة	الملكية
1	EPE CYCMA SPA GUELMA	الصناعة التحويلية	2020-2011	عمومية
2	CeramDivindus EL MILIA	الأشغال العمومية	2019-2013	عمومية
3	Groupe Sonatrach	الطاقة	2022-2012	عمومية
4	SPA Tannerie de Jijel	الصناعة التحويلية	2019-2011	عمومية
5	Les Moulins Amor Ben Amor	الصناعة الغذائية	2019/2013	خاصة
6	CIC Les Moulins Mermoura	الصناعة الغذائية	2020/2011	عمومية
7	Entreprise Portuaire de Jijel	الخدمات	2019/2012	عمومية
8	Entreprise Portuaire de Skikda	الخدمات	2022/2013	عمومية
9	Lenamarbeur Guelma	الأشغال العمومية	2020/2014	عمومية
10	Biopharm SPA	الصناعة الصيدلانية	2022/2014	عمومية
11	AOM-INVEST	الخدمات	2022/2017	عمومية
12	EL Aurassi	الخدمات	2022/2013	عمومية
13	NCA-Rouïba	الصناعة الغذائية	2019/2012	خاصة
14	SARL Bordjiba	الأشغال العمومية	2022/2013	خاصة
15	Production De L'électricité	الطاقة	2022/2013	عمومية
16	Entreprise Portuaire de BEJAÏA	الخدمات	2019/2013	عمومية
17	EPE ALTRO SPA	الأشغال العمومية	2021/2012	عمومية
18	Groupe ERIAD SETIF	الصناعة الغذائية	2019/2011	عمومية
19	SCS Skikda Containers services	الخدمات	2022/2015	عمومية
20	UPCF Consolide	الصناعات الغذائية	2018/2010	خاصة